جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سامراء
كلية التربية

مجلة سُرّ مَن رأى

للدراسات الإنسانية

مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية التربية في جامعة سامراء

المجلد السادس عشر / العدد الرابع والستون – السنة الخامسة عشرة
١٤٤١هـ/ أيلول ٢٠٢٠م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٣٤١ لسنة ٢٠١٩

ISSN 1813 - 6798

مجلة

سُرَّ مَن رأى

للدراسات الإنسانية

مجلة علمية فصلية محكمة

تصدر عن كلية التربية في جامعة سامراء

المجلد السادس عشر/ العدد الرابع والستون- السنة الخامسة عشرة /

١٤٤١هـ /

أيلول ٢٠٢٠ م

الرمز الدولي: ISSN 1813 – 6798

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٣٤١ لسنة ٢٠١٩

الهيئة الادارية

رئيس هيئة التحرير: أ.د.دلال هاشم كريم — قسم اللغة العربية

مدير التحرير: م. د. مراد احمد خلف — مسؤول الدراسات العليا

مدقق اللغة العربية: م. د. رعد سرحان ابراهيم — قسم اللغة العربية

مدقق اللغة الانكليزية: م. د. سيف حبيب حسن — قسم اللغة الانكليزية

مسؤول الشؤون الادارية والفنيـــة: السيد علي عبدالخالق عبدالله — كلية التربية

الشؤون المـاليـــة: السيدة سمارة يوسف محمود

الإخراج الطباعـــي: السيد علي عبدالخالق عبدالله

البريد الالكتروني: E-mail: journal.of.surmanraa@gmail.com

Cell phone: 009647731686636 – 009647905825190 -- 009647700888734 -- 009647800081044

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. اسماعيل يوسف اسماعيل	كلية الآداب/ جامعة المنوفية / مصر
أ.د. ساجد مخلف حسن	كلية الآداب/ جامعة سامراء / العراق
أ.د. شفاء ذياب عبيد	كلية التربية / جامعة سامراء / العراق
أ.د. عمر محمد علي	كلية الآداب / جامعة حلوان / مصر
أ.د. كمال بن صحراوي	كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية/ جامعة ابن خلدون/ الجزائر
أ.د. محمد صالح خليل	كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة/ جامعة سامراء/ العراق
أ.م. ياسر محمد صالح	كلية التربية / جامعة سامراء/ العراق
أ.م.د. سعيد بن محمد القرني	كلية اللغة العربية / جامعة أم القرى/ المملكة العربية السعودية
أ.م.د. صباح حمود غفار	كلية التربية / جامعة سامراء / العراق
أ.م.د. ليلى خلف السبعان	كلية الآداب / جامعة الكويت/ الكويت
أ.م.د. جنان احمد عبدالعزيز	كلية التربية / جامعة سامراء / العراق

مجلة سر من رأى

ISSN : 1813-6798

مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة

تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

تعليمات النشر في مجلة (سر من رأى)

ترحب مجلة (سر من رأى) العلمية المحكمة بإسهام الباحثين في القطر وسواه من الأقطار، فتخطو بهم ومعهم خطوات واثقة نحو مستقبل مشرق في نواحي الحياة، وفيما يأتي بعض ضوابط النشر فيها:

الأسس الفنية والتنظيمية

- تستقبل المجلة البحوث العلمية في مجالات العلوم الانسانية كافة.
- تقوّم هيئةُ التحرير البحوث علميًّا مع خبراء مشهود لهم بالكفاية العلمية في اختصاصهم الدقيق.
- ترفض المجلة نشر البحوث التي لا تطابق منهج البحث العلمي المعروف.
- يلزم الباحث بالأخذ بما يرد من ملحوظات حول بحثه، من خلال ما يحدده الخبراء المقوِّمون.
- أن لا يكون البحث مقدَّمًا إلى مجلة أخرى، ولم ينشر سابقًا، وعلى الباحث أن يتعهد خطيًّا بذلك.
- يشترط أن يقوِّم الباحث بحثه المقدم.
- يثبت على الصفحة الأولى ما يأتي: (عنوان البحث، واسم الباحث، ولقبه العلمي، ومكان عمله، وبريده الإلكتروني، ورقم هاتفه، وكلمات مفتاحيه باللغتين العربية والانكليزية)، وفي حالة وجود أكثر من باحث تذكر أسماؤهم وعناوينهم، لتسهيل عملية الاتصال بهم.
- يطبع موجزا للبحث في صفحة مستقلة، وباللغتين العربية والإنكليزية، على أن لا يزيد عن صفحة واحدة.
- يعتمد أسلوب البحث العلمي في كتابة هوامش البحث ومصادره، ويعتمد الباحث المنهج البحثي الخاص باختصاصه، وتذكر الكتب المستعملة في البحث على النحو الآتي: اسم الكتاب، واسم المؤلف، ورقم الطبعة، ومكان النشر، وجهة النشر، وسنة النشر، والجزء (إن وجد)، والصفحة. أما الدوريات فتكتب على النحو الآتي: اسم الدورية، وعددها، وتاريخ صدورها، وجهة الإصدار، والصفحة.
- لا يعد قبول النشر ملزما للمجلة بنشر البحث العلمي ضمن الاعداد إلا ما يليق بسمعتها الدولية.

الأسس الطباعية للبحث

- يطبع البحث على الآلة الحاسبة، وعلى ورق حجم (A4) وبوجه واحد.
- لا يتجاوز عدد صفحاته (٢٠) صفحة بما فيها: البيانات، والخرائط، والمصورات، وإذا زاد البحث على ذلك يتحمل الباحث دفع مبلغ (٢٠٠٠) دينار عن كل صفحة إضافية، على أن تقدم النسخ الأصلية الخاصة بالأشكال والخرائط على ورق (تريست)، وبواسطة برنامج (Microsoft Word).
- بعد الأخذ بملحوظات المقوّمين يرفق قرص (CD) مع البحث المصحح.
- تكون الطباعة بحرف (Simplified Arabic)، وبحجم (١٤).
- تكتب الهوامش في آخر البحث بنفس خط المتن، وبحجم (١٢)، على أن تذكر معلومات المصدر كاملة عند وروده أول مرة، لتغني عن كتابة قائمة للمصادر.
- يقسم البحث على مقدمة وعناوين مناسبة تدل عليه، لتغني عن قائمة المحتويات.
- لا تلزم المجلة بإعادة البحث إلى صاحبه، إذا اعترض على نشره الخبراء، ويُكتفى بالاعتذار.
- منهج البحث العلمي والتوثيق من سمات المجلة المحكمة.
- يدفع إلى المجلة مبلغ (٨٠٠٠٠) ثمانين ألف دينار بدل نشر، بالنسبة إلى الباحثين داخل العراق.
- يمنح الباحث نسخة مستلة من بحثه بعد نشره.
- تعنون المراسلات باسم (رئيس التحرير) او مدير التحرير.
- إذا كان البحث يحتوي على آيات قرآنية، يكون نمط الآيات وفق برنامج مصحف المدينة ولا يتم نشر البحث خلاف ذلك.

جمهورية العراق . سامراء . كلية التربية . ص ب ١٦٥

رئيس التحرير: أ.د. دلال هاشم كريم

البريد الالكتروني للمجلة

E-mail: journal.of.surmanraa@gmail.com

Cell phone: 009647731686636 – 009647905825190 -- 009647700888734 -- 009647800081044

الاشتراك في المجلة

تدفع المؤسسات الحكومية والجامعات ومراكز البحث بدل اشتراك قدره (٢٥٠٠٠) دينار داخل القطر للعدد الواحد وتخاطب سكرتارية المجلة على العنوان المدرج في أدناه لغرض الاشتراك أو التبادل.

المراسلات

أ.د. دلال هاشم كريم

رئيس هيئة تحرير مجلة سر من رأى

جمهورية العراق/ سامراء

ص.ب/١٦٥

البريد الإلكتروني للمجلة

E-mail: journal.of.surmanraa@gmail.com

Cell phone: 009647731686636 – 009647905825190 - 009647700888734 - 009647800081044

ISSN : 1813-6798

مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة

تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

بسم الله الرحمن الرحيم

من دون أدنى شك أو مبالغة يمكن لنا أن نثبت جدارتنا في إدارة مجلة سر من رأى على الرغم من الظروف الراهنة المتمثلة بجائحة كورونا، فلا نتوانى في إكمال العمل على أتم وجه سواء أكان العمل إلكترونيا أو يتطلب حضورنا المستمر ، وذلك لإستحصال أفضل النتائج المرضية والمناسبة لمكانة جامعة سامراء – كلية التربية، إذ إن اسم المجلة يحكمنا أن لا نقبل إلا بالمستوى العلمي الرصين الذي يجلب لنا السمعة الطيبة لذا إرتأينا أن نزيد من أعداد البحوث المنشورة حتى وإن تطلب هذا الأمر منا أن يكون العدد المنشور للمجلة متمثلاً بجزءين فضلاً عما نقوم به من إضفاء الصبغة العلمية على طابع المجلة من خلال الالتزام الكامل بشروط النشر العلمية التي تجعل مجلتنا مثالاً يحتذى به لبعض المجلات التي لا تتوانى عن الاتصال بنا لمعرفة الكيفية التي أوصلت المجلة لمكانتها العلمية وقيمتها المعرفية والحمدلله على توفيقه وتيسيره لنا الأمور .

ISSN : 1813-6798

أ.د. جلال هاشم كريم

رئيس التحرير

Code No.	المحتويات	الصفحة
	محور الشريعة	
٦٤٥	أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية وتأثيرها على المجتمع م. د. أحمد وسام الدين قوام الكليدار	٣٠-٣
٧٤٧	آيات القراءة في القرآن الكريم (دراسة موضوعية) أ.م.د. علي عبدالله أحمد الراوي	٥٨-٣١
٦٦٧	التأصيل الكلامي العلمي في تنزيه الذات الإلهية تأسيس التقديس أنموذجا (نماذج مختارة) أ.م.د. فراس مدالله مجيد	١٠٦-٥٩
٦١٣	تطبيق المنهج الأصولي المقاصدي في قول النبي ﷺ: ((يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءةَ فليتزوج؛ فإنّه أغضُّ للبصر، وأحصنُ للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنَّه له وجاءٌ)) د. محمد علي مرعي	١٣٤-١٠٧
٥٧٨	توقيعات الخلفاء والأمراء والقضاة -دراسة فقهية- أ.م.د. عيسى أحمد محل الفلاحي أ.م.د. ايناس عبد الرزاق علي	١٨٤-١٣٥
٥٤٤	جهود العلامة الشيخ عبد الله بن بيه في الفكر الإسلامي دراسة تحليلية لمفهوم "الصلح" د.محمد علي إسلم الطالب أعبيدي	٢٠٨-١٨٥
٦٤٤	الرواة الذين ضعفهم الإمام العقيلي في كتابه الضعفاء ووثقهم الإمام الذهبي في كتابه المغني - دراسة نقدية- أ.م.د سعدون محمد محمود	٢٤٢-٢٠٩
٤٥٦	قُرَّةُ العَينِ في حَدِيثِ "استَمتِعُوا مِن هذا البَيتِ فقد هُدِمَ مَرَّتَينِ" تأليف الشيخ محمد علي بن علَّان الصِّدِّيقيُّ الشافعيُّ (ت: ١٠٥٧هـ) -دراسة وتحقيق- م. د. محمد علي مطر	٢٨٢-٢٤٣

مجلة سر من رأى
ISSN 1813-6729
مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

٦٦١	معالم من الوحدة الإنسانية (دراسة قرآنية) م. د. محمود ناصر زوراو	٣٠٦-٢٨٣
	محور اللغة العربية	
٥٣٤	أثر القران في الشعر الكردي الشاعر محوي انموذجًا م.م. وسام سعود حسين م.م. سيروان جبار خضر	٣٣٢-٣٠٩
٢٠٢	الإلزام والالتزام الديني في الشعر العربي القديم العصر العباسي الأول اختيارًا الباحث قيس علاوي خلف أ.د. كمال عبدالفتاح السامرائي	٣٥٦-٣٣٣
٥٣٠	الرؤيا الشعرية في ديوان فضاء العصي الخمس للشاعر كرم الأعرجي م. م. غسان عزيز رشيد مصطفى الطائي	٣٨٠-٣٥٧
٦٢٩	السرد بوصفه تشكيلًا استعاريًا صوريًا - الجيل الشعري الستيني العراقي أنموذجًا- أ.د. دلال هاشم كريم م.م. إبراهيم خزعل خليفة	٤١٢-٣٨١
٦٤٧	سيميولوجيا العتبات النصية في ديوان الفراشة لـ (بروين حبيب) د. علي هادي حسن حسين	٤٣٨-٤١٣
١٧١	الْعُدُولُ عَنِ الْعَلَامَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي جَزْمِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلّ الآخِر د. سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ آلِ يَزِيدَ	٤٩٤-٤٣٩
٧١١	فاعلية المكان في أدب الرحلات ، الحلم البوليفاري أنموذجاً أ.م.د. أحمد حسين علي الظفيري	٥٢٨-٤٩٥
٥٧٣	قَصَصُ سُوْرَةِ الكَهْفِ -دراسة صوتيَّة تحليليَّة- أ.م.د مهنَّد أحمد حسن حمَّادي	٥٤٨-٥٢٩
٦٢٣	مستوى الترتيب الزمني في شعر أبي القاسم الشابي الباحث. علي عبد الرزاق أحمد صالح أ.م.د. أحمد عزاوي محمد	٥٧٢-٥٤٩

ISSN 1813-6798
مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

محور التاريخ والجغرافيا		
٥٥١	أثر الثورة الصناعية في تطور طرق المواصلات ووسائط النقل في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر (دراسة تاريخية) أ. م. د. حارث عبدالرحمن التكريتي	٦١٤-٥٧٥
٤٨٨	أثر وفيات الأطفال في الأعمار المبكرة والإنفاق الحكومي على تباين متوسط العمر المتوقع للسكان في محافظة صلاح الدين للمدة (٢٠١٠—٢٠١٧) م.د عادل طه شلال	٦٣٨-٦١٥
٦٨٩	الاضطهاد الديني لمسلمي الروهينغا في دولة ماينمار دراسة في الجغرافية السياسية م. د. سعاد عبدالله محمد أ.م.د فيان احمد محمد لاوند	٦٦٦-٦٣٩
٤٩٩	الآلهة في خطاب السلطة للملوك الأخمينيين – دراسة تحليلية م.د. جاسم عباس محسن	٦٩٢-٦٦٧
٥٥٦	آلية تصميم الخريطة الجيومورفولوجية الرقمية وتعميمها طية كوسرت المحدبة (دراسة حالة) م. محمد نجم خلف الجبوري م. نجم عبدالله كامل الكراعي	٧٢٦-٦٩٣
٤١٩	بناء الأنموذج الرياضي للطلب على النقل باعتماد القطاعات الافتراضية (مدينة تكريت) الباحث: عادل جاسم محمد الخزرجي أ.م.د. ندى محمد عبد الحياني	٧٦٦-٧٢٧
٦٧٨	التحولات الاجتماعية في ليبيا في العهد الملكي ١٩٥١-١٩٦٩م أ. م. د. نهاية محمد صالح	٧٩٢-٧٦٧
٦٦٩	التطورات السياسية والاقتصادية في المغرب ١٩٩١-١٩٩٩م م. م. آمال جسام حميد	٨٢٦-٧٩٣
٦٠٩	تعدد النخب وتجددها في ضوء تطور النظرية النخبوية التاريخي والفكري أ.م.د. مصعب يوسف محلا	٨٤٤-٨٢٧

٦٤٢	توجهات حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه قضايا السياسة الخارجية التركية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ (دراسة تاريخية) أ.م.د. سعد عبدالعزيز مسلط	٨٤٥-٨٧٤
٦٣٣	جماعة فتح الله غولين وتأثيراتها في العلاقات التركية – الأمريكية م.د.أفراح ناثر جاسم	٨٧٥-٩٠٨
٦٦٥	الدور الثقافي والاجتماعي للأوقاف في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (٦٩٨-٨٤٥هـ/ ١٢٩٩-١٤٤٢م) أ.م.د. ريم محمود راشد	٩٠٩-٩٣٦
٦٢١	ردود أفعال الصحافة العراقية على أوامر إنذارها وقرارات تعطيلها ١٩٢٩ – ١٩٣٦م م.د. علي محفوظ الخفاف	٩٣٧-٩٦٨
٣٦٦	رشيد الصالحي وانجازاته في التراث العلمي في الرياضيات أ.د رياض سعيد لطيف	٩٦٩-٩٩٦
٦٦٦	رؤية جغرافيّــة لمشكلات المـــدن (مدينة الموصل ،حالة دراسية) د. نشوان محمود جاسم الزيدي	٩٩٧-١٠١٨
٦٧٩	العلاقات العُمانية – البريطانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أ .م .د علي حمزة عباس	١٠١٩-١٠٥٤
٦١٧	محطات في السياسة الداخلية في عهد النبي محمد (ﷺ) م. م. وهبية عبد الرزاق عبد القهار	١٠٥٥-١٠٨٢
٦٣٢	النشاط السياسي للحركة الصهيونية في بريطانيا ١٨٩٧-١٩١٧ م م.م سحر علي شريف	١٠٨٣-١١١٨
	محور العلوم التربوية	
٦٤٦	اثر استخدام استراتيجية الشكل (vee) في تنمية المفاهيم العقدية والدافع المعرفي لدى طالبات كلية التربية للبنات أ.م.د ندى لقمان محمد امين الحبار	١١٢١-١١٧٦

مجلة سر من رأى
مجلة دراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

٦٠٧	أثر استراتيجية .S.N.I.P.S P في تحصيل طلاب الصف الرابع الأدبي في مادة التاريخ م . مراد أحمد خلف أ.د. نضال مزاحم رشيد	١٢١٠-١١٧٧
٦٣١	أثر استراتيجية خلايا التعلم في تحصيل تلاميذ التربية الخاصة وتنمية بعض المهارات الاجتماعية م. هيفاء عبد الرحمن إبراهيم	١٢٤٦-١٢١١
٥٠٩	أسلوب ترتيب الوقت وعلاقته بالتأخر الدراسي عند طلبة التعليم الديني والدراسات الإسلامية (مدرسة المعتصم الإسلامية انموذجاً) أ.م.د. عدنان طلفاح محمد د. عبدالله احمد إبراهيم	١٢٨٤-١٢٤٧
٥٩٩	دور اتجاهات المتلقين في انتقاء القنوات التلفزيونية الإخبارية للحصول على المعلومات عن النزاع في اليمن – دراسة تحليلية على وفق نظرية التماس المعلومات – أ.م.د يوسف حسن محمود	١٣٢٠-١٢٨٥
٥٥٠	واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جامعة بغداد من وجهة نظر الطلبة ا.م.د. نجية إبراهيم محمد الدليمي	١٣٦٢-١٣٢١

محور اللغة الانكليزية

Code No.	*Content*	*Page*
514	Paragoge in English and Arabic Assistant Instructor. Sua'ad Abd Al-Rahman Eltaif	1365-1382
698	STRUCTURE AND FUNCTIONAL ROLE OF PHRASE-OLOGISTS IN RUSSIAN AND ARABIC LANGUAGES Dr. Kassim H. Najim	1383-1404
520	The Impact of Discursive Segmentation as a Strategy in Teaching Legal Translation from English into Arabic: A Case Study Lecturer. Mahmood Ibrahim Hamdan Assistant Lecturer. Gailan Mahmoud Hussein	1405-1430
603	The Chronological Development of The Modern Financial Terminology (Financialization) From Arabic into English Lecturer.Ghada Saad Aldin M. Salih Aldabbagh Assistant Prof. Nameer Amir Alsaegh	1431-1464

498	Using Tape Material as a Mean to Help Students at Intermediate Schools Who Face Dyslexia to Improve Reading Skill Instructor.Alaa Ali Hasan Dr.DuniaTahirHameed	1465-1498

مجلة سر من رأى
ISSN : 1813-6798
مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

التطورات السياسية والاقتصادية في المغرب ١٩٩١-١٩٩٩م

.....

م. م. آمال جسام حميد

المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الملخص

يُعد عقد التسعينيات من القرن العشرين الماضي من العقود التاريخية المهمة في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر في ظل حكم الملك الحسن الثاني، كون المغرب كان يعيش أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة، إذ كان لابد للإصلاح السياسي والدستوري كوسيلة لمواجهة الازمات والخروج منها، وذلك من خلال اعادة الثقة بين أطراف العملية السياسية ولاسيما الاحزاب السياسية المعارضة، وكان من نتائج الاصلاح هو الاجماع على الدستورين (دستور ١٩٩٢، و١٩٩٦م)، وإقامة انتخابات تشريعية لعامي ١٩٩٣، و١٩٩٧م، وتشكيل حكومة التناوب عام ١٩٩٨م برئاسة عبدالرحمن اليوسفي التي على أثرها ظهر حزب العدالة والتنمية في المملكة المغربية، وبهذا يتجلى الدور المهم للملك الحسن الثاني في الحياة السياسية في المغرب بما يضمن الاستقرار للنظام السياسي وتجاوز التحديات.

The Political and Economical Developments in Morocco in 1991-1999

By M. Asst. Amal Jassim Hamid

The Sulahaddin General Directorate For Education.

Abstract

The 1990 in the past twentieth century is one of the important historical decades in the modern History of Morocco under the Reign of the king Al-Hassan II, because the Morocco was suffering from the difficult political, economical and social cries. So it was necessary to resort to the political and constitute on al reforms as a means to face the crises and surpass them, through enhancing the confidence among the parties acting in the political process, especially the political parties opposition.

Some results of that reform were to make consensus in voting on the two constitution (for 1992 and 1996), to hold the legislative elections for 1993 and 1997 and to reform the mutual Government in 1998 by president Abdul Rahman Al- Yousifi, immediately afterward the party of the justice and growth established in the Moroccan kingdom where the important role of the king Al-Hassan II was well played in the political life in Morocco for stability of the political system and for surpassing the hard challenges.

المقدمة

شهد المغرب في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين منعطفاً سياسياً بارزاً ظهرت ملامحه وسماته من مراهنة العديد من التنظيمات السياسية على رفض عدد من الممارسات السابقة في تسيير شؤون البلاد والدفع بالقرار السياسي الى تبني خيارات التحديث السياسي والفكري لكل من المؤسسات والأطر المنظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ وجهت الكتلة الديمقراطية التي ظهرت في عام ١٩٨٣م على الخارطة السياسية في المغرب ضد الاحزاب الموالية للسلطة في ٢٩ حزيران ١٩٩٢م مذكرة الى الملك الحسن الثاني طلبت منه إقامة اصلاح دستوري يقوم على أسس دولة الحق وتقوية سلطة القانون ودعم الديمقراطية، ورفعت الكتلة الديمقراطية مذكرة أخرى الى الملك الحسن الثاني في ١٣ نيسان ١٩٩٦م لتدعيم الحياة البرلمانية بما يضمن حق المراقبة على الحكومة وحق البرلمان بتشكيل لجان البحث والتقصي، فضلاً عن المطالب بإخضاع جميع أعضاء مجلس النواب للاقتراع العام المباشر، وأن تتمتع الحكومة بقدر من الاستقلالية في تحديد برامجها، وتكون مسؤولة أمام الملك والبرلمان، وإعطاء ضمانات حول إجراء انتخابات حرة نزيهة.

بعد أن تصدر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية ١٩٩٧م، اضطر الملك الحسن الثاني على اطلاق إعلان ٤ شباط ١٩٩٨م الذي بموجبه تكليف عبدالرحمن اليوسفي أمين عام حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتشكيل الحكومة، التي أُطلق عليها في المغرب بحكومة التناوب الحكومة الرابعة والعشرين في ١٤ آذار ١٩٩٨م، إذ كان لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية النصيب الأكبر من الوزارات، إذ حصل على ١٣ وزارة في تلك الحكومة التي استمرت ٤ سنوات من آذار ١٩٩٨م حتى تشرين الأول ٢٠٠٢م، بعد إقرار التداول على السلطة ظهر حزب العدالة والتنمية الذي شارك في انتخابات ١٩٩٧م التشريعية وكانت محصلتها الفوز بـ ٩ مقاعد في مجلس النواب الذي كان عدد أعضائه (٣٢٥) عضواً، إذ كان لحزب العدالة والتنمية هدف ليس الوصول إلى السلطة بقدر ما هو التأثير فيها والسعي لتقديم أفكار وحلول لمشاكل البلاد وفق القوانين السارية المفعول والتعاون مع جميع المؤسسات لتحقيق الأهداف المشتركة في خدمة المصلحة العليا للبلاد.

من هذه المعطيات جاء اختيارنا لموضوع البحث (التطورات السياسية والاقتصادية في المغرب ١٩٩١-١٩٩٩)، التي تُعدّ مرحلة مهمة في تاريخ النظام السياسي المغربي، وتم تقسيم البحث إلى خمس محاور، المحور الأول: دستور ١٩٩٢م، ودستور ١٩٩٦م، المحور الثاني: انتخابات ١٩٩٣، و١٩٩٧م، المحور الثالث: التناوب على السلطة ١٩٩٨م، المحور الرابع: عبدالرحمن اليوسفي رئيس الحكومة، وأخيراً المحور الخامس: ظهور حزب العدالة والتنمية بعد إقرار التداول على السلطة.

المحور الأول: دستور عام ١٩٩٢ ودستور عام ١٩٩٦م

شهدت المملكة المغربية في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين تصاعد أزمة النظام السياسي المغربي وذلك على أثر الأحداث التي شهدتها هذه المرحلة، ومنها إقرار الملك الراحل الحسن الثاني[١]، تمديد مدة البرلمان من أربع سنوات إلى ست سنوات، وكذلك مضاعفات الازمة الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع المغربي، وبقاء قضية الصحراء معلقة، وآثار أزمة الخليج لعام ١٩٩١م، وهي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من (٣٤) دولة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق لتحرير الكويت، وما أفرزته هذه الأحداث داخل قبة البرلمان في المقابل وجود أغلبية مساندة للحكومة وكذلك التنسيق والتحرك المشترك خارج البرلمان في المجال السياسي ومجال المطالب الاجتماعية من أجل تجاوز هذه التداعيات على المستوى الوطني الأثر البالغ على خلق تحرك جديد، دفع المعارضة إلى أن توسع مجال تحالفها لتفرض مطالبها الاصلاحية على الساحة المغربية[٢].

ألقى الملك الراحل الحسن الثاني بمناسبة عيد العرش في ٣ آذار ١٩٩٢م خطاباً على خلفية مطالب أحزاب المعارضة والحاجة لتطبيع المؤسسات مع الواقع السياسي والاجتماعي سواء داخل البلاد أم خارجها، ولاسيما بعد حدوث جملة من التغيرات على الصعيد الدولي منها سقوط جدار برلين (Berline manre) ١٩٨٩م واعادة المانيا موحدة[٣]، وتفكك الاتحاد السوفيتي في ٢٦ كانون الاول ١٩٩١م، إذ تحولت حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية إلى ركائز يقوم عليها القانون الدولي، وقد لّمح الملك الراحل إلى كل ذلك من خلال عرض تحليلي في خطابه المشار إليه[٤].

انسجاماً مع هذا التوجه قامت الكتلة الديمقراطية في ٧ أيار ١٩٩٢م والمتمثلة بكل من حزب الاستقلال[٥]، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية[٦]، وحزب التقدم الاشتراكي[٧]، ومنظمة العمل الديمقراطي[٨]، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية[٩]، بنشر ملف مطلبي بينت فيه مواقفها وعرضت أهدافها ومطالبها التي كان منها إقامة اصلاح دستوري يقوم على أسس دولة الحق وتقوية سلطة القانون ودعم الديمقراطية وتحديث كل مؤسسات الدولة على المستويات كلها[١٠].

في ٢٩ حزيران ١٩٩٢م قدمت الكتلة الديمقراطية مذكرة إلى الملك الحسن الثاني تضمنت المطالب الآتية[١١]:

١. المطالبة بتغيير الدستور مما يعني ترسيخ سلطة المؤسسات وتعزيز سيادة القانون وتحديث أجهزة الدولة على مستوياتها كافة، وإقامة مؤسسات مسؤولة عن إقرار التوجهات السياسية الداخلية والخارجية، والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يلبي طموحات الشعب وتطلعاته المشروعة في تحقيق التنمية والتقدم للبلاد المغربية.

٢. ضبط العلاقات بين السلطات على أساس من التوازن البناء والفصل الإيجابي وتحديد مسؤولية كل سلطة وتمكينها من وسائل ممارسة اختصاصاتها وتطوير عملها في اطار من المصداقية والشفافية.

٣. فيما يتعلق بمجلس النواب تضمنت المذكرة[١٢]:

أ- إقرار حق النواب في استجواب لجان البحث والتقصي ولجان المراقبة.

ب- إقرار حق النواب في استجواب رئيس الوزراء (الوزير الأول).

ج- تخفيض النصاب القانوني لإيداع ملتمس الرقابة الذي يعني طرح الثقة بالحكومة من قبل مجلس النواب طبقاً للفصل ٨١ من دستور عام ١٩٧٢م، وذلك بجعله قاصراً على عُشر الأعضاء وليس ربع الأعضاء.

د- تخفيض النصاب القانوني لطلب عقد دورة استثنائية لمجلس النواب يجعله مقتصراً على ثلث الأعضاء.

ه- توسيع مجال التشريع وتجديد مدة الدورات النيابية العادية وتقليص مدة نيابة مجلس النواب إلى خمس سنوات.

و- بقاء المجلس قائماً وممارساً لجميع صلاحياته حتى أثناء مدة الاستثناء.

٤. فيما يتعلق بالحكومة التأكيد على مسؤولياتها أمام مجلس النواب بذلك تقديم الوزير الأول المعين من قبل الملك للبرنامج الحكومي أمام المجلس بالتصويت عليه وحصوله على الأغلبية.

٥. ضرورة استحداث مؤسسات دستورية جديدة للنظر في بعض القضايا الكبرى واقتراح السياسات حول سبل معالجتها، منها:

- المجلس الأعلى للأمن والدفاع.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين.
- المجلس الأعلى للإعلام.

٦. إرساء مؤسسات سليمة ديمقراطية، سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو المهني أو الوطني تكون منبثقة من الشعب ومتمتعة بثقته من خلال اعطاء ضمانات سياسية وقانونية وإدارية لسلامة الانتخابات ونزاهتها.

٧. إنَّ المؤسسات الديمقراطية ذات المصداقية هي التي ستدفع بالشعب الى التجنيد الكامل لخوض معركة البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاسراع بالخطوات اللاحقة لكسب التقدم[١٣].

وقد تم توقع المذكرة من قبل زعماء أحزاب المعارضة وقد أجاب مستشار الملك أحمد رضا اكديرة[١٤] على المذكرة يوم ٩ تموز ١٩٩٢م برسالة إلى رؤساء الأحزاب التي تتكون منها الكتلة الديمقراطية، ذكر فيها أن الملك قبل اطلاعه على المذكرة كان قد انتهى من صياغة التعديلات التي رأى إدخالها على الدستور وسيقوم بعرضها على الشعب المغربي للاستفتاء عليها[١٥].

إنَّ المطالبة بالإصلاحات السياسية والدستورية والديمقراطية بدأت بمرحلة الخيار الديمقراطي[١٦].

طرح الملك الحسن الثاني في ٢٠ آب ١٩٩٢م في خطاب العرش مشروع تعديل الدستور على أن يجري الاستفتاء عليه في ٤ أيلول ١٩٩٢م، وكان موقف أحزاب المعارضة قد تمثل في قرار الكتلة الديمقراطية في ٢٨ آب ١٩٩٢م بعدم المشاركة في الاستفتاء[١٧]، باستثناء حزب التقدم والاشتراكية الذي صوت بـ (نعم) للدستور[١٨]، وصوتت على الدستور الأحزاب الموالية للحكومة وهي الاتحاد الدستوري[١٩]، والتجمع الوطني للأحرار[٢٠]،

والحزب الوطني الديمقراطي[٢١]، والحركة الشعبية[٢٢]، والحركة الوطنية والشعبية التي تؤيده، وهو ما جعل أحزاب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام للشغالين ومنظمات أخرى يرفضها واتهم الادارة بتزويرها[٢٣].

في ٣ أيلول ١٩٩٢م وجه الملك خطاباً ذكر فيه أن: ((مشروع الدستور قابلاً للتطور نحو الأحسن وأن الدستور ليس جامداً متجمداً ومن الممكن بعد يوم أن نفتح باب على باب ونفتح المجال لأن نخوض أكثر فأكثر في ميدان العمل))[٢٤].

في ٤ أيلول ١٩٩٢م أُعلنت نتائجه من قبل وزارة الداخلية وكانت نتائجه[٢٥]: المسجلون: ١١,٨٠٤,٣٨٠ مليون، والمصوتون: ١١,٤٨٣,٢٦٣ مليون، والمصوتون بـ (نعم): ١١,٤٦١,٤٧٠ مليون، أي بنسبة ٩٩,٩٦٪[٢٦]، والمصوتون بـ (لا): ٤٤٨٤، أي بنسبة ٠,٠٤٪، ونسبة المشاركة: ٩٧,٢٩٪.

كانت تلك النتائج موضع انتقاد شديد من قبل أحزاب الكتلة الديمقراطية لأن نسبة المشاركة تفوق كل توقع علمي أو امكانية عقلية[٢٧].

وجه الملك الحسن الثاني في ٨ تشرين الأول ١٩٩٢ خطاباً إلى الشعب المغربي يشكره على تلبيته لنداء الاستفتاء على الدستور، إذ صدر في تشرين الأول من العام نفسه الأمر الملكي بتنفيذ الدستور الجديد[٢٨].

وقد وجهت انتقادات عديدة من أحزاب المعارضة وجمعيات حقوق الإنسان والمنظمات النقابية لتلك النتائج التي تتجاوز الحقائق وتغفل أن قمة أحزاب معارضته لها نفوذها وتواجدها الجماهيري بجانب جمعيات حقوق الإنسان ومنظمات نقابية أعلنت عدم مشاركتها في الاستفتاء[٢٩].

إنَّ نتائج الاستفتاء لعام ١٩٩٢م أقرب إلى الاستفتاء الشعبي منه إلى استفتاء كما هو الشأن فيما يخص استفتاء كانون الأول ١٩٨٩م بشأن تأجيل الانتخابات، ووصل الأمر إلى تلك المناسبة إلى حد أن نسبة المشاركة في كثير من الجماعات بلغت ١٠٠٪ وفي أغلبها تم التصويت بـ (نعم) بنسبة ١٠٠٪ من دون أن يترك المجال لأدنى خلاف[٣٠].

إنَّ دستور ٤ تشرين الأول ١٩٩٢م نصّ في الفصل الأول المادة (٤٠) منه في الفقرة الثانية يجوز أن يشكل بمبادرة من الملك أو يطلب من أغلبية مجلس النواب لجان نيابية لتقصي الحقائق يناط بها إلى جمع المعلومات المتعلقة بوقائع مهنية واطلاع مجلس النواب على النتائج التي تنتهي إليها أعمالها، ولا يجوز تكوين لجان تقصي الحقائق في وقائع تكون موضوع متابعات قضائية ما دامت تلك المتابعات جارية، وتنتهي مهمة عمل لجنة تقصي الحقائق سبق تكوينها فور فتح بحث قضائي في الوقائع التي اقتضت تشكيلها[٣١].

ونصّ التشريع الدستوري على توقيت عمل لجان تقصي الحقائق وترك طريقة تسييرها لصدور قانون تنظيمي[٣٢].

إنَّ المتمعن في دستور ٧ تشرين الاول ١٩٩٢م يدرك أنه ولأول مرة في تاريخ الدساتير الثلاثة (١٩٦٢، و١٩٧٠، و١٩٧٢م) استعمل المشروع الدستوري عبارة النظام الداخلي بدل القانون الداخلي ونستشف ذلك من خلال منطوق الفصل (٤٢) من دستور ٧ تشرين الاول ١٩٩٢م الذي ينص على: ((أن مجلس النواب يضع نظامه الداخلي ويقره بالتصويت ولا يجوز العمل به إلاّ بعد أن يصرح المجلس الدستوري بمطابقته لأحكام الدستور))[٣٣].

ينص الفصل (٧٩) من دستور ٩ تشرين الأول ١٩٩٢م على أنه: ((للملك أو الوزير الأول رئيس مجلس النواب أو ربع الأعضاء الذي يتألف منهم ذلك المجلس أن يحيلوا القوانين قبل اصدار القوانين وقبل اصدار الأمر بتنفيذها الى المجلس الدستوري ليبت في مطابقتها للدستور))[٣٤].

أعاد دستور ١٩٩٢م الاعتبار للمؤسسة البرلمانية وذلك من تحديد أجل اصدار الملك الأمر بتنفيذ القانون في ثلاثين يوماً فصل (٢٦) واتساع مجال مراقبة دستورية القوانين تشمل فضلاً عن القوانين التنظيمية والنظام الداخلي لمجلس النواب والقوانين العادية، الفصل (٧٩) الزام الوزراء بالإجابة على الاسئلة الموجهة لهم من قبل مجلس النواب في ظرف ٢٠ يوماً، الفصل (٥٥) في ضوء هذا التطور يرى بعضهم أن الاصلاح الدستوري لسنة ١٩٩٢م نقل النظام الدستوري المغربي من نظام ملكية رئاسية غير متوازنة الى نظام ملكية برلمانية تدريجية[٣٥].

أراد الملك الحسن الثاني من وراء التعديل الدستوري لعام ١٩٩٢م تخويل الحكومة استقلالاً أوسع وتوسيع اختصاصات البرلمان وتقوية سلطاته، سواء بالنسبة للحكومة أم فيما يتصل بالاحترام اللازم للقانون[٣٦]، وأن الدستور الجديد ينص ولأول مرة في المغرب على أن الوزير الأول هو الذي يقترح وزرائه على الملك أن يعين الأخير ضمنياً من الجهة التي لها الاغلبية النسبية في مجلس النواب، ومعنى ذلك أن الوزراء في المغرب مسؤولون أمام الوزير الأول، ومع ذلك لا يطلق عليه وزراء السيادة (وزراء الداخلية والخارجية والدفاع والعدل والاوقاف) الذين يعدون مسؤولين أمام الملك مباشرة، فإن البرنامج الحكومي يصادق عليه المجلس الوزاري برئاسة الملك ويلزمهم، كما يلزم التضامن الحكومي، والأهم من ذلك أن العملية تنطوي على تعديل سياسي مهم في الحياة السياسية المغربية مثل ظهور مؤسسة الوزير الأول التي كانت فارغة أو شبه فارغة لا وزن لها ولا اعتبار في الخطاب السياسي المغربي بما في ذلك خطاب وسائل الاعلام الرسمي، وكان التركيز من قبل على وزارة الداخلية وحدها التي كان الناس يطلقون عليها أم الوزرات[٣٧].

أما دستور عام ١٩٩٦م، كانت مباحثات تجري في بداية عام ١٩٩٦م ما بين القصر الملكي وأحزاب المعارضة التقليدية المغربية الى توقيع الميثاق الاجتماعي مع عرض مشروع الدستور في ٢٤ آب ١٩٩٦م فيه استجابة لكثير من مطالب أحزاب المعارضة صادق عليه وقد أقر الدستور الجديد في ١٣ أيلول ١٩٩٦م وعدت التعديلات بمثابة نقطة تحول مهمة في التاريخ الدستوري والسياسي المغربي، إذ أسهمت في دعم السلطة التشريعية وحددت دور الحكومة في عدة محاولات ومنها نص الدستور الجديد ولأول مرة على أن الوزير الأول هو الذي يقترح قائمة وزرائه على الملك وهو ما يعني أن الوزراء سيصبحون مسؤولين أمام الوزير الأول، إلا أن ذلك لا ينطبق على الوزارات السيادية التي يكون وزرائها مسؤولين أمام الملك مباشرة، وقد أدت هذه الاصلاحات الى الالتفاف حول المؤسسة الملكية خصوصاً مع التأييد الذي لاقاه دستور ١٩٩٦م السياسي إلى نوع من الانفراج السياسي[٣٨].

أعطى دستور ١٩٩٦م للملك صلاحية اعلان حالة الاستثناء، فقد نص الفصل (٣٥) من الدستور: ((إذا تعرضت البلاد إلى تهديد سواء كان داخلياً أو خارجياً أو وقوع حدث يمكن أن يمس سير العمليات الدستورية

فعلى الملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير (مرسوم) بعد أخذ مشورة رئيس مجلس النواب والمستشارين ورئيس المجلس الدستوري))[٣٩].

جرت عدة تحديثات في دستور عام ١٩٩٦م، أهمها استحداث نظام برلماني من غرفتين:

الأولى: مجلس النواب الذي حدده القانون التنظيمي بأن المجلس يتكون من (٣٢٥) عضواً ينتخبون بالاقتراع العام المباشر لولاية برلمانية مدتها ٥ أعوام يتنافس المرشحون على (٣٢٥) مركزاً انتخابياً ولكل مركز مقعد نيابي واحد، ويفوز بذلك المقعد المرشح الذي يحصل على الأكثرية البسيطة من أصوات الناخبين[٤٠].

الغرفة الثانية: مجلس المستشارين، وحدد القانون التنظيمي الخاص بذلك المجلس بأنه يتكون من (٢٧٠) عضواً[٤١]، ينتخبون بطريقة غير مباشرة من قبل هيئات انتخابية محلية وطنية لولاية مدتها ٩ أعوام، ويتم تحديث ثلث أعضاء مجلس المستشارين كل ٣ أعوام[٤٢].

يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب عن طريق الاقتراع المباشر، ومجلس المستشارين عن طريق الاقتراع غير المباشر طبقاً لنسب معينة، إذ يتكون ثلاثة أخماس ذلك المجلس من أعضاء منتخبين من ثلثي المجالس المحلية على مستوى المحافظات والاقاليم والجماعات الحضرية والقروية التابعة للجهة منتخبون من الغرف التجارية والمهنية، أما الخمس الأخير فيتم انتخابه على مستوى المملكة المغربية بالكامل عن طريق هيئة تتألف من الممثلين المنتخبين في النقابات العمالية[٤٣].

جاء تعديل دستور ١٩٩٦م بالتركيز على أربع قضايا أساسية، تكمن باحترام حقوق الانسان، وتوسيع صلاحيات سلطة البرلمان والعمل على زيادة مساحة مشاركة الاحزاب السياسية والمجتمع المدني في الحياة السياسية، وقد شمل التعديل إلى ٥٨ مادة وأهمها: التأكيد على محورية دور الملك أمام السلطات الثلاث وزيادة أعضاء المجلس الدستوري وتدعيم استقلالية القضاء، والأخذ بنظام المجلسين واستحداث مجلس المستشارين، وتعزيز مراقبة صرف الأموال العامة، وترقية المجلس الأعلى للحسابات لمستوى مؤسسة دستورية[٤٤]، وأقر دستور

١٩٩٦م نظام العمل بالجهة وعدها جماعة محلية، وصدر قانون يعزز تنظيم الجماعات بالرقم ٤٦-٤٧ والعمل بنظام المجلسين داخل البرلمان[٤٥].

أعلنت أغلب الاحزاب السياسية المغربية موافقتها على الدستور الجديد، واتخذت أحزاب الكتلة الديمقراطية لاسيما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي الموقف الايجابي وصوتت بـ (نعم) للدستور الجديد[٤٦]، وأعلنت أنه أول دستور في المغرب يمكن عده دستور المغاربة جميعاً سواء من المعارضين أم المؤيدين[٤٧].

عند قراءتنا لدستور ١٩٩٦م نرى أنه لم يشرك مجلس المستشارين في تنصيب الوزير الأول (رئيس الحكومة) والحكومة، ولم يسمح بالتصويت على البرنامج الحكومي، وإنما أبقى ذلك الموضوع حصراً بيد مجلس النواب مع اعطاء احقية مناقشة البرنامج الحكومي[٤٨].

المحور الثاني: انتخابات ١٩٩٣، وانتخابات ١٩٩٧م

جاءت هذه الانتخابات في ظل الدستور الجديد بعد أن خاضت المعارضة معركة برلمانية وقانونية حول القانون الانتخابي بين أن الأساس القانوني يشمل أحد الضمانات الأساسية لتأطير العملية الانتخابية بصورة واضحة[٤٩].

بدأ التحضير للانتخابات التشريعية التي حدد لها تاريخ ٢٥ حزيران ١٩٩٣م بالنسبة للانتخاب المباشر، و١٧ أيلول ١٩٩٣م بالنسبة للاقتراع غير المباشر[٥٠].

بدأت الحملة الانتخابية لأول انتخابات محلية بالمغرب في ضوء دستور ١٩٩٢م بعد ثماني سنوات، إذ تنافس أكثر من (٨٤,٠٠٠) ألف مرشح على مقاعد المجالس البلدية والقروية، وتنافس ثمانية أحزاب وعدد من المرشحين على (٢٢,٥٠٠) مقعداً بالمجالس المحلية في ١٦ تشرين الأول ١٩٩٢م، وعد الملك الحسن الثاني والحكومة المغربية برئاسة محمد كريم العمراني أن تكون الانتخابات التي ستتبعها انتخابات برلمانية حرة ونزيهة واضحة في وقت لاحق من العام نفسه، ويختار من بين أعضاء المجالس المحلية والجماعات المهنية ثلث أعضاء مجلس النواب الذي يضم (٣٠٤) مقاعد ويتم انتخاب بقية النواب بالاقتراع العام[٥١].

جرت الانتخابات للمجالس المحلية البلدية والقروية في ١٦ تشرين الأول ١٩٩٢م، الذي صادف الذكرى السابعة عشر لإعلان المسيرة الخضراء ١٩٧٥م، وهي مسيرة سلمية شارك فيها ٣٥٠,٠٠٠ الف مغربي من كلا الجنسين للضغط على اسبانيا للجلاء عن الصحراء التي احتلتها، ووجه الملك الراحل الحسن الثاني خطاباً إلى الشعب المغربي تحدث عن ضرورة تقوية دور البلديات واللامركزية، وضرورة البحث عن وسيلة لمراقبة الانتخابات[٥٢].

كان حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الحزب الوحيد الذي حصل على أغلبية الأوساط في الوسط الحضري مؤكداً على صفته بوصفه حزباً سياسياً متحداً بقوة من المدن الكبرى، أما باقي القوى السياسية فحصلت على الأغلبية في الوسط القروي، فحصل منتخبو حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، والتقدم والاشتراكية،

وأحزاب الكتلة، فضلاً عن منظمة العمل الديمقراطي ٢٤٪ من الأصوات، ٢٦,٢٠٪ من المقاعد، وهي نسبة مشابهة لنسب ١٩٨٣ التي حصلوا منها على ٢٤,٨٩٪ من مقاعد المستشارين الجماعيين وحدهما حزباً الاتحاد الاشتراكي، والتقدم والاشتراكية اللذان تقدما في نسب الاصوات والمقاعد، في حين انخفض حزب الاستقلال في عدد الأصوات إلى ١٢,٧٧٪ في عدد المقاعد ١٢,٤٩٪، إذ تصدر حزب الاستقلال قوى المعارضة، أما فيما يخص باقي الأحزاب الذين يشكلون الاغلبية في البرلمان، التجمع الوطني والاتحاد الدستوري والحزب الوطني الديمقراطي احتكروا ٣٨,٢١٪ من الاصوات ٢٤,٧٦٪ من المقاعد، إذ حافظوا على مواقعهم التي حصلوا عليها سنة ١٩٨٣م، مع تقدم واضح لحزب التجمع الوطني للأحرار الذي تحول إلى الحزب الغالب في عدد الأصوات على حساب الاتحاد الدستوري والحزب الوطني الديمقراطي، أما حزب الحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية فحصلا على ما يقارب ٢٠٪ من الأصوات[٥٣].

يُعد اختيار المرشحين لدخول الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣م من أصعب المهمات التي تواجهها القيادات الحزبية في اختيار مرشحيها، إذ بلغ عدد المرشحين للانتخابات التشريعية المباشرة ٢٠٢٤ مرشح للتنافس على ٢٢٢ مقعداً من بينهم ٣٣ مرشحاً من العنصر النسوي، و١٦٧ مرشحاً مستقلاً، ٣٣ مرشحاً صحافياً، و٦ مرشحين من الطائفة اليهودية، أي أن نسبة المرشحين لكل مقعد بلغت ٩ مرشحين فيما بينهم اختيار ١١١ عضواً بالاقتراع غير المباشر، إذ أن مجلس النواب يتكون بموجب القانون التنظيمي من ٣٣٣ عضواً، وكان عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية ١١,٣٩٨,٩٨٧ مليون ناخب[٥٤].

جرت الانتخابات التشريعية غير البرلمانية بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٩٣م لانتخاب الثلث الأخير من أعضاء البرلمان (١١١) نائب من أصل (٣٣٣) نائب من قبل هيئة ناخبة تمثل المجالس المحلية والقروية والغرف المهنية وممثلي العمال، إذ كان التنافس الانتخابي منظماً بين مجموعتي أحزاب الوفاق من جهة والكتلة الديمقراطية ممثلة بحزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي من جهة أخرى، فضلاً عن الاحزاب الأخرى وأحزاب الوفاق الموالية للحكومة متمثلة بثلاث أحزاب هي الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والوطني الديمقراطي، وقد أسفرت نتائج الانتخابات غير المباشرة لانتخاب (١١١) عضواً عن حصول حزب الاتحاد الدستوري على (٢٧) مقعداً،

والحركة الشعبية على (١٨) مقعداً، والوطني الديمقراطي على (١٠) مقاعد، والتجمع الوطني للأحرار على (١٣) مقعداً، والحركة الوطنية الشعبية على (١١) مقعداً، والاتحاد الاشتراكي على (٤) مقاعد، وحصل حزب الاستقلال على (٦) مقاعد، وحزب التقدم والاشتراكية على (٤) مقاعد، والاتحاد العام للشغالين على (٣) مقاعد، وحصل الاتحاد المغربي للشغل على (٣) مقاعد، والمستقلين على مقعدين، وحزب الشورى والاستقلال على (٦) مقاعد، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل على (٤) مقاعد[٥٥]، واسفرت النتائج غير المباشرة على فوز أحزاب كتلة الوفاق بنسبة عالية من المقاعد[٥٦]، في حين لم تحصل الكتلة الديمقراطية إلا على (٢١) مقعداً فقط في الاقتراع غير المباشر[٥٧]، مما سبب إثارة موجة واسعة من الاحتجاج قادتها أحزاب المعارضة، وبلغ عدد السخط مداه عند الاتحاد الاشتراكي، إذ استقال عبدالرحمن اليوسفي الكاتب الاول للحزب عن مهامه وسافر الى فرنسا للإقامة هناك احتجاجاً على قيام الجهاز الاداري بالتزوير في هذه الانتخابات[٥٨].

حدد القانون التنظيمي للانتخابات التشريعية المغربية لعام ١٩٩٧م بأن يكون عدد أعضاء مجلس النواب ٣٢٥ عضواً ينتخبون بالاقتراع العام المباشر لولاية برلمانية مدتها خمسة أعوام، وتنتهي عضويتهم عند افتتاح الدورة البرلمانية في شهر تشرين الأول التي تلي الانتخابات، وسمح القانون التنظيمي المشاركة لكل مواطن مغربي حامل الجنسية المغربية بلغ سن العشرين عاماً أن يصوت، وسمح أيضاً لكل مواطن مغربي يبلغ من العمر ثلاثة وعشرين عاماً أن يقدم الى الترشيح لإشغال وظيفة نائب في البرلمان المغربي[٥٩].

صادق البرلمان المغربي في ٣٠ آذار ١٩٩٧م على قانون تنظيم المناطق، وقانون تنظيم الانتخابات التي تبدأ بالانتخابات البلدية والمهنية، ثم الانتخابات البرلمانية التشريعية[٦٠].

أعلنت الحكومة المغربية في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٧م عن بدأ الحملة الدعائية للانتخابات البرلمانية التي تستمر حتى ١٣ من الشهر نفسه لاختيار (٣٢٥) نائباً يمثلون الشعب المغربي[٦١]، وركزت الدعاية الانتخابية على الالوان والرسومات لكل حزب، حتى تتمكن الاحزاب من تعريف نفسها عن طريق استخدام الرموز والشعارات الصورية[٦٢]، إذ هدفت شعارات وبرامج تلك الأحزاب الى التنمية، والمشاريع الاقتصادية، وإصلاح النظام التربوي ليكون نظاماً عصرياً، وتحديث الادارة، والقضاء على البطالة والفساد بأشكاله وأنواعه عامة[٦٣].

إنَّ الحكومة المغربية حددت يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٧م موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية في المغرب[٦٤]، شارك في الانتخابات (١٦) حزباً سياسياً مغربياً[٦٥].

صدر القانون المتعلق بتنظيم الجهات في ٣ نيسان ١٩٩٧م[٦٦]، وتضمنت مدونة الانتخابات الجماعية خمسة أبواب تحوي (٣٠١) مادة، إذ تناول الباب الاول موضوع مراجعة اللوائح الانتخابية، أما الباب الثاني فتطرق الى الاحكام العامة، والباب الثالث أكد على الاحكام الخاصة لعملية تنظيم الاستفتاءات وانتخاب الاعضاء الجمهوريين، ومجالس العمالات والاقاليم، والغرف المهنية، والباب الرابع تناول ضوابط تمويل واستعمال وسائل الاعلام الحكومية، أما الباب الخامس تطرق لأحكام الانتقالية[٦٧].

بدء التحضير للانتخابات التشريعية لمجلس النواب التي تقرر اجراؤها في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٧م وانتخابات مجلس المستشارين في ٢٥ كانون الاول ١٩٩٧م[٦٨].

بلغ عدد المرشحين للانتخابات التشريعية المباشرة (٣٢٨٨) مرشحاً من بينهم (٦٩) امرأة يتنافسون على (٣٢٥) مقعداً، وبلغ عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية (١٢,٧٩٠,٦٣١) ناخباً[٦٩]، وأُجريت الانتخابات التشريعية المباشرة في يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٧، وحصل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على أعلى نسبة في المقاعد، إذ حصل على (٥٧) مقعداً[٧٠].

في ضوء تلك النتائج كانت نسبة المشاركة في الانتخابات لم تتجاوز ٥٨,٣٠٪ وهي أضعف نسبة مشاركة عرفتها الانتخابات المغربية[٧١]، إذ عرفت تلك الانتخابات بالخصوص أخطر عمليات التزوير منذ أول انتخابات تشريعية جرت في المغرب عام ١٩٦٣م، مما أثار استياء العديد من الاحزاب السياسية التي نددت بنتائجها والمطالبة بإلغائها على الرغم من تعهد الملك الحسن الثاني والحكومة بأن تكون هذه الانتخابات نزيهة[٧٢].

المحور الثالث: التناوب على السلطة ١٩٩٨م

التناوب هو فسح المجال لتولي السلطة والقوى السياسية الفائزة في الاقتراع العام لتولي إدارة النظام الحكومي، أسهم الملك الحسن الثاني بدور مهم في التطور الايجابي لمسيرة الاصلاح السياسي والدستوري في المغرب، وذلك من خلال اتباعه أسلوب التدرج في طرح المبادرات الإسلامية التي تسهم في تحويل الحياة السياسية.

بعد أن تصدر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الموقع الاول في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧م، حتى جعلت الملك الحسن الثاني يبادر بإعلان يوم ٤ شباط ١٩٩٨م عن تكليف عبدالرحمن اليوسفي أمين عام حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتشكيل الحكومة التي يُطلق عليها في المغرب حكومة التناوب أو حكومة اليوسفي[٧٣]، بعد أن تشاور عبدالرحمن اليوسفي مع قيادات الاحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات وكانت نتيجة ذلك تم التوافق على تشكيل حكومة ائتلافية برئاسته[٧٤].

قبلت أحزاب الكتلة عام ١٩٩٨م المشاركة في حكومة التناوب[٧٥]، تم الاعلان عن تشكيل الحكومة المغربية الرابعة والعشرين برئاسة عبدالرحمن اليوسفي في ١٤ آذار ١٩٩٨م[٧٦]، وقال الوزير الأول عبدالرحمن اليوسفي: ((بأنه يوم تاريخي لتكريس خطة التناوب في البلاد))[٧٧].

ضمت حكومة اليوسفي تحالفاً مع سبعة أحزاب سياسية مختلفة التوجهات والآراء[٧٨]، لكنها في الاخير اتفقت على برنامج حكومي وشكلت حكومة برئاسة عبدالرحمن اليوسفي[٧٩].

المحور الرابع: عبدالرحمن اليوسفي رئيس الحكومة المغربية وتحقيق التداول

تألفت حكومة عبدالرحمن اليوسفي من ٤١ وزيراً وكاتباً للدولة منها ٦ وزارات سيادية قام الملك الحسن الثاني باختيار وزرائها، وهي:

١. وزارة الداخلية يرأسها عبداللطيف الفيلالي[٨٠].

٢. وزارة الداخلية يرأسها ادريس البصري[٨١].

٣. وزيراً منتدباً لدى الوزير الأول مكلفاً بإدارة الدفاع الوطني عبدالرحمن السباعي.

٤. وزارة العدل برئاسة عمر عزيمان.

٥. وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ترأسها عبدالكريم المدغري العلوي.

٦. الأمين العام للحكومة عبدالصادق الربيع[٨٢].

وضمت الحكومة امرأتين هما: عائشة بلعربي التي تولت منصب كاتباً للدولة لدى وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون مكلفة بالتعاون، ونزهة الشقروني التي تولت منصب كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني مكلفة بالمعاقين[٨٣].

أُسند إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ١٣ وزارة بما فيها الوزير الأول والوزارات المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بوزارة المالية، والفلاحة، والناطق الرسمي باسم الحكومة وزير التشغيل، ووزارة اعداد التراب، وخصص لحزب الاستقلال ٦ وزارات، والتجمع الوطني للأحرار ٣ حقائب وزارية، ولحزب التقدم والاشتراكية نصيب من الحقائب الوزارية، فأُسند له ثلاث مناصب وزارية، إذ عهدت له ترأس وزارة التربية الوطنية، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، وشغل حزب جبهة القوى الديمقراطية وزارتين أهما وزارة الصيد البحري التي عهدت الى الكاتب العام للحزب التهامي الخياري، وعهد الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي حقيبة وزارية واحدة هي التعليم الثانوي والتقني التي أُسندت الى عبدالله الساعف[٨٤].

حصل حزب الحركة الشعبية على حقائب وزارية هي: (وزارة الشبيبة والرياضة، والمياه والغابات، والصناعة التقليدية)، وكان مجموع الوزارات ٣١ وزارة، أما المناصب العشر الباقية فكانت لكتاب الدولة ووزعت الى الاحزاب السبعة[٨٥].

ترك الملك الحسن الثاني للوزير الاول عبدالرحمن اليوسفي حرية اختيار أغلبيته السياسية داخل البرلمان، وللأحزاب السياسية المغربية المشاركة حرية التحالف دون تدخل ملكي مع من تريد[٨٦].

إنَّ التناوب لم تقره صناديق الاقتراع، إذ لم تفرز انتخابات عام ١٩٩٧م التي تشكلت على ضوئها حكومة التناوب قوة قادرة على تكوين حكومة منسجمة، بل جاءت نتيجة توافق بين إرادتين، إرادة الملك وإرادة أحزاب الحركة الوطنية[٨٧].

إنَّ حكومة التناوب حققت نوعاً من التوازن بين قوى المشهد السياسي في المغرب، لاسيما بين التيار العلماني والتيار الدين وفي علاقتها مع المؤسسة الملكية[٨٨].

تم تنصيب حكومة التناوب الرابعة والعشرين من طرف الملك الحسن الثاني في ١٤ آذار ١٩٩٨م، وألقى الملك يوم تنصيب الحكومة كلمة قال فيها: ((وإننا بهذه المناسبة نريد أن ننوه باللياقة والجد اللذين تحلى بهما وزيرنا الاول عبدالرحمن اليوسفي في تكوين هذا الطاقم الحكومي، فقد كنا نتابع خلال مذكراتنا معه مجهوداته لانتقاء أفراد الحكومة[٨٩].

وقد استمرت حكومة التناوب اربع سنوات من آذار ١٩٩٨م حتى تشرين الاول ٢٠٠٢م، إذ لعبت المعارضة المغربية مبدأ التناوب التوافقي، على اعتبار اتفاقاً سياسياً وليس دستورياً، وعلى ذلك فإن الاصلاحات الدستورية المتكررة بصورتها لم تخدم التحول الديمقراطي كثيراً، فالمغرب شهد إطاراً دستورياً حقيقياً، مما جعل عبدالرحمن اليوسفي يطرح بعدم رضائه عن دستور ١٩٩٦م الجديد وفي أمله في المزيد من الاصلاحات الدستورية[٩٠].

المحور الخامس: ظهور حزب العدالة والتنمية بعد إقرار التداول:

في عام ١٩٩٦م اندمجت حركة الاصلاح والتجديد مع مجموعة إسلامية أخرى مستقلة ذات طابع فكري إسلامي أيضاً تسمى (رابطة المستقبل الاسلامي) وهي تحمل هذا الاسم منذ مطلع السبعينيات وتزعمها أستاذ جامعي هو أحمد الريسوني، نشأ عن هذا الاندماج تنظيم جديد يحمل اسم (حركة التوحيد والاصلاح) اسندت زعامتها إلى الريسوني لما يتمتع به من سمعة ولكفاءته العلمية[٩١].

سعت حركة الاصلاح والتجديد في البداية إلى الانضمام إلى حزب الاستقلال، إلاّ أن الأخير قد قبل انضمام الحركة كأعضاء من دون أن يشركهم في الهيئات العليا للحزب، مما دفع حركة الاصلاح والتجديد إلى البحث عن بديل آخر، ووجدت هذه الحركة المرة قبولاً لدى (حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية)[٩٢] الذي يرأسه عبدالكريم الخطيب[٩٣]، إلاّ أن زعيم الحزب عبدالكريم الخطيب اشترط عليهم دخول الحزب كأفراد لا كتنظيم، اندمجت الحركتان وبعد ذلك أُجريت محاولات لتغيير اسم الحزب فأصبح في نهاية عام ١٩٩٨م يعرف باسم (حزب العدالة والتنمية) [٩٤]، وهو الاسم المعمول به حالياً، ومن ذلك التاريخ أصبح حزباً معترف به رسمياً في الساحة السياسية[٩٥].

عقد الحزب مؤتمره الاستثنائي في ٢ تموز ١٩٩٨م الذي أكد فيه على إعادة بناء الحزب وفق أسس جديدة، إذ جاء في البيان الختامي للمؤتمر تأكيداً على كون الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية حزباً سياسياً مرجعه الاسلام لتحديد منطلقاته ورسم أهدافه ووضع مخططاته وبرامجه[٩٦].

اعتمدت صحيفة الراية بعدها صحيفة ناطقة باسم الحزب في البداية لكن بعد أن جرى تغيير اسمها إلى تسمية جديدة هي (التجديد) [٩٧].

إنَّ التطورات الايجابية دفعت حزب العدالة والتنمية إلى الاشتراك في الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٧م كانت محصلة هذه المشاركة الفوز بـ ٩ مقاعد في مجلس النواب[٩٨].

إنَّ هذا التاريخ شكل أول دخول رسمي لحركة إسلامية مغربية (كحزب سياسي لا يحمل اسم الإسلام) الى قبة البرلمان لممارسة المهمة التشريعية إلى جانب الاحزاب الأخرى، إذ أسهمت هذه المشاركة من إعطاء بعد إيجابي لصورة النظام في الخارج وافصحت عن قدرته ومرونته في الاحتواء والاندماج[٩٩].

لقد كان لحزب العدالة والتنمية حضوراً متميزاً من خلال فرض المشاركة والتفاعل في سياق الحياة السياسية[١٠٠]، إذ أعلن حزب العدالة والتنمية أن هدفه ليس الوصول الى السلطة بقدر ما هو التأثير فيها والسعي لتقديم أفكار وحلول لمشاكل البلاد[١٠١]، وأكد الحزب أنه متمسك بالمرحلية والتدريجية في العمل السياسي بغية طمأنة الأطراف السياسية الأخرى بأنهم لا يريدون أكثر من أن يكونوا شركاء في المسؤولية السياسية، وليس في حسبانهم أن يكونوا أصحاب القرار السياسي[١٠٢]، فضلاً عن أن الحزب يعتمد على تحقيق أهدافه على كل الوسائل المشروعة في إطار القوانين السارية المفعول والتعاون مع جميع المؤسسات والهيئات والاشخاص لتحقيق الاهداف المشتركة في خدمة المصلحة العليا للبلاد[١٠٣].

الخاتمة

إنَّ دراسة التطورات السياسية والاقتصادية في المغرب ١٩٩١-١٩٩٩م يؤشر مجموعة من النتائج أبرزها الآتي:

١. كان للملك الحسن الثاني الدور الأساسي والإيجابي في تطوير مسيرة الاصلاح السياسي في المملكة المغربية.

٢. استهدفت الاصلاحات التي سنها الملك الحسن الثاني أربع مجالات:

- الاحترام المتزايد لحقوق الإنسان.
- التوسع المحدود لسلطة البرلمان.
- تعزيز فرص مشاركة الاحزاب والمجتمع المدني في الحياة السياسية.
- محاولة الحد من الفساد .

٣. لقد حولت التعديلات الدستورية لسنتي ١٩٩٢، و١٩٩٦م البرلمان الى جهاز ذي غرفتين، مجلس النواب ومجلس المستشارين، لتشمل المصادقة على الميزانية ومساءلة الوزراء.

٤. في دستور ١٩٩٦م أن الملك لا يمكنه فقط رفض القوانين التي يصادق عليها البرلمان، بل يمكنه تعديلها متى شاء وإصدار القوانين دون الرجوع الى البرلمان .

٥. رخص الملك الحسن الثاني لهيئة إسلامية هي حركة الاصلاح والتجديد التي أصبحت حزب العدالة والتنمية المشاركة في انتخابات ١٩٩٧م.

٦. تمكن الملك الحسن الثاني من تحقيق أبرز انجاز سياسي هو نظام التناوب بعد الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٩٧م.

٧. كلف الملك الحسن الثاني عبدالرحمن اليوسفي بتشكيل حكومة التناوب على السلطة عام ١٩٩٨م.

٨. عمل الملك الحسن الثاني على إشراك جميع الأحزاب في مناقشة قانون انتخابي جديد.

٩. ضمنت حكومة التناوب وزراء من الكتلة الديمقراطية التي كانت في المعارضة.

١٠. لقد كان التناوب خطوة مبهجة، إذ إن إشراك أحزاب المعارضة في الحكومة له مؤشراً على قبول القصر بالعملية الديمقراطية.

الهوامش

(١) الحسن الثاني: ولد عام ١٩٢٩ في مدينة الرباط وتلقى تعليمه الأول في الكتاتيب، ثم دخل المدرسة الابتدائية عام ١٩٣٦، ثم التحق بمعهد الدراسات القانونية في جامعة بورد وتخرج منها عام ١٩٤٨، وتطلع الى الشؤون السياسية من خلال مصاحبته لوالده السلطان محمد الخامس، وتولى ولي العهد عام ١٩٥٩، ثم عرش المغرب عام ١٩٦١، وتوفي عام ١٩٩٩.

ينظر: هدى حسين موسى، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

(٢) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة –رصد وتحليل–، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد (١١)، ٢٠١٤، ص٦٨.

(٣) كان جداراً طويلاً يفصل شطري برلين الشرقي والغربي والمناطق المحيطة في المانيا الشرقية والغرض منه تحجيم المرور بين برلين الغربية والمانيا الشرقية، بدأ بناؤه في ١٣ آب ١٩٦١ وجرى تحصينه على مدار السنين، ثم هدم في ٩ تشرين الأول ١٩٨٩ بشكلٍ كامل.

ينظر: http:// Ar. M. Wikipedia. Org. Wiki.

(٤) بيرنابي لويس كارسيا، الانتخابات المغربية منذ ١٩٦٠ الى الآن –دراسة علمية موثقة–، ترجمة: بديعة الحرازي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٩، ص٢٢٤.

(٥) حزب الاستقلال: هو أقدم حزب سياسي احتل الساحة السياسية في المغرب وتبنى الجناح العسكري في الحركة الوطنية بالمغرب، وتعود بدايات تأسيس هذا الحزب الى قيام كتلة العمل الوطني ١٩٣٤التي تحولت الى الحزب الوطني لتحقيق الاستقلال الذي عقد مؤتمراً في الرباط وشارك فيه الشخصيات الوطنية تقرر في ضوء الاعلان عن تأسيس حزب الاستقلال عام ١٩٤٤.

ينظر: كفاح كاظم الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤-١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٢.

(٦) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: ظهر عام ١٩٧٢بالانشقاق عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وقد شكل الحزب المعارضة السياسية الرئيسة خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات بقيادة عبدالرحيم بو عبيد، يهدف الحزب الى بناء ديمقراطية اشتراكية، وتُعد الديمقراطية ضرورية للوصول الى السلطة، ومع مرور الوقت وجد الحزب نفسه يقترب من النظام الذي كان يتوقع أن يغيره واصبح جزءً منه وقد تولى زعيمه عبدالرحمن اليوسفي رئاسة الوزراء بين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٢، وقد حصل في انتخابات ١٩٩٣ على ٥٢ مقعداً، وفي ١٩٩٧ على ٥٧ مقعداً، وفي ٢٠٠٢ على ٥٠ مقعداً، وفي ٢٠٠٧ على ٣٨ مقعداً.

ينظر: هدى ميتكس، التطور الديمقراطي في المغرب وآفاق التسعينات، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١، ص١٤.

(٧) حزب التقدم الاشتراكي: أُسس الحزب عام ١٩٦٨، وهو امتداد للحزب الشيوعي المغربي الذي تأسس في عام ١٩٤٣ الذي عرف

بحزب التحرر الاشتراكي قبل عام ١٩٧٤، تقوم استراتيجية الحزب على تعبئة الجماهير للوصول الى السلطة من خلال وسائل الديمقراطية، إلا أنه فشل في تحقيق التعبئة للطبقة العاملة، تعرض الحزب للحظر مرات عديدة، إلا أنه اعترف بالشرعية الدينية والسياسية للمؤسسة الملكية والملك وأعلن ولائه لها. ينظر: جنان سعدون عبد، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٣-١٩٨٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٣.

(٨) منظمة العمل الديمقراطي: قام أعضاء سابقون في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية بتأسيس هذه المنظمة عام ١٩٨٣، وتبنت الافكار الماركسية ولكن بنفس جديد يؤمن بالتقدمية الحزبية، كما أنها كانت تأمل بإحداث تغيير سياسي اجتماعي في المملكة المغربية، إذ حصلت هذه المنظمة في انتخابات ١٩٩٣ على مقعدين، وفي عام ١٩٩٧ على ٤ مقاعد، ولم يحصل في انتخابات ٢٠٠٢، و٢٠٠٧ على أي مقعد. ينظر: أميرة ابراهيم حسن، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية ١٩٩٢-١٩٩٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢، ص١٢٢.

(٩) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية: تأسس هذا الحزب في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ على أثر الانشقاق الذي حصل في حزب الاستقلال نتيجة الاختلاف في وجهات النظر بين قادة حزب الاستقلال الذي انقسم بين تيارين محافظ برئاسة علال الفاسي، وتيار ثوري يساري بقيادة المهدي بن بركة، وكان الحزب يهدف الى اقامة ديمقراطية سليمة في ظل نظام ملكي دستوري، يُعد الحزب أبرز حزب معارض جسد تجربة المعارضة في المغرب، وجعل الحزب في أولوياته الدفاع عن الاستقلال ووحدة التراب الوطني وعمل على تحرير جميع أجزائه أو مقاومة كل نفوذ ووجود أجنبي وتصفية مخلفات الاستعمار، فضلاً عن تبنيه مشروع اقتصادي يهدف الى تطبيق الاشتراكية العملية في المغرب.

ينظر: معاد ابراهيم محمد الجعفري، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب ١٩٥٩-١٩٧٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١١، ص٨٠.

(١٠) برنابي لويس كارسيا، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(١١) الحسن عبوش وآخرون، العودة الى الأحزاب – المنعطف الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية-، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٩، ص١١٣.

(١٢) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣-١٩٩٧، مطبعة البريق، بغداد، ٢٠١٠، ص١٦٦؛ أحمد ثابت، التحول الديمقراطي المغربي بين انتفاضة الخبز وملف الصحراء، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٧٦)، ١٩٨٤، ص٢٦.

(١٣) عصام العدوني، المجتمع المدني –المفهوم والسياق-، مجلة اضافات، بيروت، العدد (٥)، ٢٠٠٩، ص١٥٦.

(١٤) أحمد رضا كديرة: سياسي مغربي ولد بمدينة الرباط في ٢٢/ ١/ ١٩٢٢، كان والده يعمل في متجر صغير لبيع الشاي والسكر والشمع، تلقى تعليمه بالمدرسة القرآنية، وتعلم أيضاً علوم الرياضيات والأدب العربي، ثم أكمل دراسته الثانوية في ثانوية الحسن الثاني، وحصل على شهادة البكالوريوس الفرنسية، ثم بمعهد الدراسات العليا المغربية وحصل من هناك على شهادة الحقوق، تولى منصب نائب رئيس ومستشار حزب الأحرار المستقلين عام ١٩٣٧، تعرف أكديرة على الملك الحسن الثاني ١٩٤٠، في حينها ربطت بين الاثنين صداقة قوية استمرت لأكثر من خمسين عاماً، تولى عدة مناصب أهمها: (مدير المطبعة الملكية عام ١٩٤٧، ووزيراً للدولة ١٩٥٥، ووزيراً للدفاع الملكي ١٩٥٦، ثم عُين مديراً للديوان الملكي عام ١٩٦١، ثم مستشاراً للملك ١٩٧٧)، توفي بمدينة باريس

في ١٤/ ١٢/ ١٩٩٥.

ينظر: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مملكة المغرب، ج٢، مطابع سلا، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٤، ص٦٧٧٧-٦٧٧٨.

(١٥) محمد مونتيح، أحزاب الحركة الوطنية بين الانشقاق والتكتل، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان (٣٦، و٣٧)، ٢٠٠٨، ص٤٨.

(١٦) محمود صالح الكروي، المغرب وحركة العدل والاحسان- مرحلة فك الاشتباك-، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥١)، بيروت، ١ أيار، ٢٠٠٨، ص١١.

(١٧) عبدالاله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٢، ص١٨٣.

(١٨) الحسن اللحية، مسارات النخب السياسية بالمغرب –دراسة في النخبة والانتخابات والنقابات-، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص٩.

(١٩) الاتحاد الدستوري: هو حزب حديث النشأة في الساحة السياسية المغربية، نشأ قبل ثلاث أشهر من إجراء الانتخابات لعام ١٩٨٣ بقيادة المعطي بو عبيد رئيس الوزراء لغرض تحقيق أغلبية في مجلس النواب، وقد حصل الحزب على ٨٣ مقعداً في مجلس النواب في انتخابات ١٩٨٤، علماً أن هذا الحزب شارك بمجرد تقديم طلب تأسيسه والموافقة عليه، ولم يسبق ذلك عقد مؤتمر وطني له، وإنما جرى بعد الانتخابات.

ينظر: هدى ميتكس، الأحزاب والتنمية في المغرب، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٢٤.

(٢٠) التجمع الوطني للأحرار: سار هذا الحزب على أساس منهج المحافظة على التقاليد الدستورية وعلى محورية دور الملك الذي يفسر دعم المؤسسة الملكية له منذ تأسيسه لأنه تابع لتوجيهاته.

ينظر: مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر، عمّان، ٢٠٠٦، ص٣٠٣.

(٢١) الحزب الوطني الديمقراطي: أسس هذا الحزب عام ١٩٨١ محمد أرسلان الجديدي في انشقاق عرضه التجمع الوطني للأمراء، قد اعتمد عليه القصر أثناء توليه رئاسة الحكومة لسنتين بدءً من تشرين الثاني ١٩٨١، وحصل على ١٠ مقاعد في مجلس النواب في انتخابات ٤ تشرين الثاني ١٩٩٧، ومنذ وفاة أرسلان الجديدي أصبح عبدالله القادري على رأس الحزب ونائبه .

http:// Ar. M. WWW. Wikipedia. Org.

(٢٢) الحركة الشعبية: أسسها الدكتور عبدالكريم الخطيب والمحجوبي أحرضان عام ١٩٥٩ في منظمة البوادي والريف المغربي، وقد حظيت بدعمٍ خاص من الملك محمد الخامس في عهده آنذاك الملك الحسن الثاني لمواجهة النفوذ المتزايد لحزب الاستقلال، رفعت شعار في عهده (الله- الملك- الوطن) لتعلن ولائها للملكية متخذتاً موقفاً معارضاً للتيارات الاشتراكية الشيوعية، نالت تلك الحركة تأييد ومساندة الحكومة الثانية عام ١٩٥٦ لمبارك البكاي وإعلان حكومة جديدة برئاسة أحمد بلا فريج الذي منع تأسيس أي حزب، إلا أن الحركة استمرت في ممارسة نشاطها السياسي والمشاركة السياسية في الحكومات.

ينظر: عبدالوهاب أحمد مولود الخزرجي، موقف حزب الحركة الشعبية في التطورات السياسية في المملكة المغربية ١٩٥٧-١٩٧٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٤.

(٢٣) محمد أديب السبيلاوي، الفساد الانتخابي في المغرب، جريدة القدس العربي، لندن، ٦/ ٩/ ٢٠٠١.

(٢٤) أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب، ص١٦٨.

(٢٥) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب، ص١٦٩.

(٢٦) مودن عبدالحي، المغرب والتحدي الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (١٨١)، ١٩٩٤، ص١١١.

(٢٧) المصدر نفسه، ص١١١.

(٢٨) وكالة الانباء العراقية (المغرب: ١١٧/ ٥٧) بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٩٢.

(٢٩) أحمد ثابت، المصدر السابق، ص٣٨.

(٣٠) بيرنابي لويس كارسيا، المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٣١) نقلاً عن: أمين السعد، البرلمان في ظل الدساتير المغربية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، الرباط، العدد (١٣)، ٢٠١٤، ص٤٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٤٨.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٤٨.

(34) Bernoussi Nadia: la justice condotationn elle au Marca travers ia reision contitntionnelle de, 1992 in re presentation, mélange and eirah kader, im primerie: Najah. El jadida edition 1997, co sahanea, P. 8399

(٣٥) أمينة المسعودي، الاصلاحات المؤسساتية الدستورية، مجلة أبحاث، اصلاحات بعد عقد من الزمن –ابعاد ودلالات–، العدد (٥٩)، المغرب، ٢٤ شباط– آذار، ٢٠١٦، ص٢٦–٢٧.

(٣٦) أحمد مهاية، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٣٧) نغم محمد صالح، الحركات الاسلامية في المغرب (المغرب– تونس– الجزائر)– دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية–، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٤١.

(٣٨) المملكة المغربية، الدستور، مطبعة الانباء، الرباط، ١٩٩٦، ص١٢–٣٨.

(٣٩) عبدالنبي كياس، توزيع السلطات في النظام السياسي المغربي على ضوء دستور ١٩٩٦، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠١١، ص٥٥.

(٤٠) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة، ص٦٩.

(٤١) محمد قرتات، نصوص ووثائق مجلس المستشارين، توزيع شركة ابيتما سكويبتو مغرب، المغرب، ١٩٩٧، ص١٤١.

(٤٢) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة، ص٧٢.

(٤٣) ابراهيم اسعيدي، التطور الدستوري بالمغرب وآفاق الاصلاح السياسي، مجلة قضايا دولية، العدد (٣٥٢)، السنة السابعة، باكستان، ٣٠/ ٩/ ١٩٩٦، ص١١٣.

(٤٤) المنظمة العربية لحقوق الانسان، تقرير عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي ١٩٩٧، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٢٠.

(٤٥) ابراهيم رشيدي، نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية المغربية، مجلة البرلمان العربي، العدد (٧٧)، دمشق، تشرين الأول، ٢٠٠٠، ص٢.

(٤٦) جريدة (Lemond)، بلد يبحث عن التغيرات منذ عشرين سنة، فرنسا، ٧ شباط، ١٩٩٨، ص٢.

(٤٧) عبداللطيف حسني، الاحزاب سليلة الحركة الوطنية، مجلة وجهة نظر، العدد (٣٦، و٣٧)، الرباط، ٢٠٠٨، ص١١.

(٤٨) دستور ١٩٩٦، المادة: ٣٦، و٤٥، ص١٨، و٢٦.

(٤٩) وكالة الانباء العراقية (المغرب- ١١٧/ ٥٧) بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٩٣.

(٥٠) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب، ص١٧٤.

(٥١) المغرب: بدء حملة انتخابات المجالس البلدية والتشريعية (٨٢) ألف مرشح يتنافسون على ٢٢، ٥٠٠ مقعد، مجلة الدستور، العدد (٢٤٢٠)، لندن، ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٢.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) بيرنابي لويس كارسيا، المصدر السابق، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٥٤) وكالة الانباء العراقية، (المغرب ١١٧/ ٥٧)، بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٩٣.

(٥٥) وكالة الانباء العراقية، (المغرب- ١١٧/ ٥٧)، بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٩٣.

(٥٦) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية، ص١٨١.

(٥٧) أحمد ثابت، التحولات الديمقراطية في المغرب، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص١٠٥.

(٥٨) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية، ص١٨١.

(٥٩) المصدر نفسه، ص٦٩-٧٠.

(٦٠) عدنان عبدالرحيم، البرلمان المغربي يصادق على قانون تنظيم الانتخابات، جريدة الجمهورية، بغداد، ١/ ٤/ ١٩٩٧، ص١.

(٦١) محمد ظريف، الحقل السياسي المغربي –الاسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة-، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص١٥٥؛ بدء الحملة الانتخابية البرلمانية في المغرب، جريدة القادسية، بغداد، العدد (٥٣٦١)، ٣/ ١/ ١٩٩٧، ص٢.

(٦٢) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة، ص٧٠.

(٦٣) عبدالكريم الخطيبي، التناوب والاحزاب السياسية، ترجمة: عزالدين الكتاني الادريسي، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٩٩، ص٢٢.

(٦٤) تحديد موعد الانتخابات التشريعية في المغرب، جريدة القادسية، بغداد، العدد (٩٣٤٠)، ٢٥/ ٩/ ١٩٩٧، ص١.

(٦٥) محمد ظريف، الحقل السياسي المغربي، ص١٥٦-١٥٧.

(٦٦) حمزة الكتاني وآخرون، محطات دستورية خاصة بالجماعات المحلية من أكتوبر ١٩٨٣ الى سبتمبر ١٩٩٨، منشورات الاتحاد الدستوري، المغرب، ١ أيلول ١٩٩٨، ص٥٢٢.

(٦٧) فاطمة المصلوحي، قراءة في قانون الانتخابات المحلية بالمغرب.

Jimcontent. Com/ download/ version. 3/3/2001.

(٦٨) ابراهيم ابراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق –مقاربة للتجربة المغربية-، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٤٩)، ١٩٩٩، ص٦٧-٦٨.

(٦٩) الحسن اللحية، مسارات النخب السياسية بالمغرب، افريقيا الشريق، الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص١٣.

(٧٠) بيرنابي لوبيس كارسيا، المصدر السابق، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٧١) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية، ص١٨٦.

(٧٢) محمد الهاشمي، صناعة الاحزاب الاغلبية في المغرب، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان (٣٦، و٣٧)، ٢٠٠٨، ص١٨٦.

(٧٣) محمد عابد الجابري، المغرب الى أين؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٦٩)، ١٩٩٩، ص٢٧.

(٧٤) عبداللطيف حسني، الاحزاب سليلة الحركة الوطنية، مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان (٣٦-٣٧)، ٢٠٠٨، ص١٦.

(٧٥) نور الدين العويديدي، حكومة التناوب المغربية... فراغ يملؤه الاسلاميون، المنظمة العربية، قضايا سياسية، أيلول، ٢٠٠٠، ص٣.

(٧٦) عبدالسلام البكاري، دليل تاريخ الاحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب ١٩٥٥-٢٠٠١، مطبعة بني ازناس، سلا، ٢٠٠٢، ص٣٥٥.

(٧٧) عبدالاله بلقزيز، جدليات الصراع والتوقف بالمغرب: نحو إعادة كتابة تاريخنا السياسي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٨)، بيروت، السنة ٢٨، آب، ٢٠٠٥، ص١٣٦.

(٧٨) محمد اليازغي، البديل الديمقراطي –من المعارضة الى التناوب–، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ٢٠٠٧، ص١٧.

(٧٩) محمود صالح الكروي وعبدالوهاب عبدالعزيز محمود أبو خمرة، دور الملك الحسن الثاني في الاصلاح السياسي والدستوري بالمغرب ١٩٩٣-١٩٩٩، مجلة كركوك اليوم، العدد (٣١)، العراق، أيلول، ٢٠١٧، ص١٢٧.

(٨٠) عبداللطيف الفيلالي: سياسي مغربي، ولد في مدينة فاس بالمغرب في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٨، عمل ايضاً وزيراً للخارجية في المغرب في المدة من ١٩٨٥-١٩٩٥، وهو والد فؤاد الفيلالي زوج اللامريم بنت ملك المغرب الأسبق الحسن الثاني وشقيقة الملك محمد السادس، وتقلد عبداللطيف الفيلالي العديد من المناصب الوزارية المهمة في الحكومات التي تعاقبت منذ الاستقلال منها منصب وزير الشؤون الخارجية والتعاون، ووزير الاعلام والتعليم العالي، كان سفيراً للمغرب في عدد من العواصم العالمية كمدريد ولندن وبكين والجزائر، وله العديد من المفكرات منها المغرب والعالم العربي، وله علاقة الملكية، توفي في ٢٠ آذار ٢٠٠٩ في فرنسا.

ينظر: M. Hespress. Com. Politique:

(٨١) ادريس البصري: ولد عام ١٩٣٨ في مدينة سلطات بالمغرب، وحصل على شهادة الدراسات العليا في العلوم السياسية، وعُين مدرساً مساعداً في كلية الحقوق بالرباط والدار البيضاء، شغل منصب مدير الشؤون العامة والولاة بوزارة الداخلية، في عام ١٩٧٣ عُين رئيساً عاماً للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، في عام ١٩٧٤ عُين كاتباً للدولة في وزارة الداخلية عام ١٩٧٥ حصل على شهادة الدكتوراه، إذ استلم منصب وزارة الداخلية في عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٩٩ في عهد الملك الحسن الثاني، وكان له دوراً في قمع المتظاهرين ومتابعة قادة المعارضة.

ينظر: عبدالوهاب عبدالعزيز أبو خمرة، دور الاحزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب ١٩٦٢-١٩٩٢، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص٢٧٦.

(٨٢) عبدالكريم لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص٣٢٢.

(٨٣) جريدة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، العدد (٦٢٧٠) في ١٥/ ٣/ ١٩٩٨.

(٨٤) بيرنابي لوبيس كارسيا، المصدر السابق، ص٢٩٥-٢٩٦.

(٨٥) المصدر نفسه، ص٢٩٥.

(٨٦) أحمد جزولي، الاحزاب السياسية المغربية بين عهدين–أدوات السلطة في مجتمع التغيير–، ط٢، مطبعة ميثاق المغرب، الرباط، ٢٠٠٤، ص٤٢.

(٨٧) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة، ص٧٤.

(٨٨) المصدر نفسه، ص١٠٨.

(٨٩) امبارك بو دوقة عباس، عبدالرحمن اليوسفي أحاديث في ما جرى –شذرات من سيرتي كما رويتها لبو دريقة–، دار النشر المغربية، عين السبع، الدار البيضاء، شباط، ٢٠١٨، ص١٨٥.

(٩٠) محمود علي الخطيب، الولايات المتحدة الامريكية وقضية الديموقراطية في العالم العربي، ص١١٩.

http:// www. Loctobarabia. Com.

(٩١) حركة التوحيد والاصلاح – تعريف-. http:// www. Aljam. Aa. Com.

(٩٢) حسن اوريد، الحركة الاسلامية في المغرب، صحيفة الحياة، لندن، العدد (١٣٢٩٧)، في ٣/ ٨/ ١٩٩٩، ص٧.

(٩٣) عبدالكريم الخطيب: ولد في آذار ١٩٢١ بمدينة الجديدة جنوب الدار البيضاء، تابع دراسته العليا في الطب وتخصص في الجراحة، انخرط الخطيب في صفوف المقاومة المغربية ضد الوجود الفرنسي منذ بداية الخمسينيات، شارك في تأسيس الحركة الشعبية عام ١٩٥٥، لكنه بسبب الخلاف مع قيادتها الأخرى انشق عنها وأسس (الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية) في شباط ١٩٦٧، اختار الخطيب توجهاً إسلامياً معتدلاً لحركته منذ تأسيسها، إذ كانت تدعو حركته على تطبيق الشريعة الاسلامية والدعوة الى رجوع الاسلام على الساحة السياسية، والوقوف ضد الثقافة الغربية وضد التبعية للغرب والاستقلال الحضاري، شاركت الحركة في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٧، وحصلت على ثلاث مقاعد. ينظر: الجزيرة نت.

http:// www. Aljazeera. Net. 13/10/2008.

(٩٤) حوار مع عبدالعزيز رباح (عضو الامانة العامة لحزب العدالة والتنمية).

http:// www. Aljazeera. Net. 28/2/2004.

(٩٥) عبدالسلام رزوق، محاكمات السلفية الجهادية في المغرب.

http:// www. Aljazeera. Net. 3/1/2008.

(٩٦) عبدالناصر فتاح الله، تجربة الحركة الاسلامية في المغرب، مجلة قضايا الشرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمّان، مارس، ١٩٩٩، ص٥٣.

(٩٧) القانون الاساسي لحزب العدالة والتنمية. http:// WWW. Pjd- ma.

(٩٨) رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الاسلاميين الاصلاحيين المغاربة –مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب، ص٤٦.

(٩٩) المصدر نفسه، ص٧١.

(١٠٠) محمد جمال عرفة، انتخابات المغرب والتعايش بين السلطة والاسلاميين، إسلام أونلاين WWW. Islam on line net/ Arabic/ Politiic. 5/10/2002, article 03 shtm 17, P. 2.

(١٠١) محمد جمال عرفة، المصدر السابق، ص٦.

(١٠٢) فهمي هويدي، مفاجآت المشهد الانتخابي المغربي، الجزية نت، ١٩ آذار ٢٠٠٤.

(١٠٣) القانون الاساسي لحزب العدالة والتنمية. http:// WWW. Pjd. Ma 7

603	The Chronological Development of The Modern Financial Terminology (Financialization) From Arabic into English Lecturer. Ghada Saad Aldin M. Salih Aldabbagh Assistant Prof. Nameer Amir Alsaegh	1431-1464
498	Using Tape Material as a Mean to Help Students at Intermediate Schools Who Face Dyslexia to Improve Reading Skill Instructor.Alaa Ali Hasan Dr.Dunia Tahir Hameed	1465-1498

مجلة سر من رأى

ISSN : 1813-6798

مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة

تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

607	The effect of the strategy of S.N.I.P.SP. on the literary achievement of fourth-grade students in the subject of history Teacher . Murad Ahmed Khalaf Professor Dr. Nidal Muzahim Rashid	1177-1210
631	The effect of learning cells strategy on the achievement of special education pupils and the development of some social skills Teacher. Haifa Abdul Rahman Ibrahim	1211-1246
509	Method of arranging time and its relationship to academic delay among students of religious education and Islamic studies (Al-Mu'tasim Islamic School as a model) Assistant Professor Dr. Adnan Talfah Muhammad Dr. Abdullah Ahmed Ibrahim	1247-1284
599	The Role of Recipient Trends in Choosing News TV Channels for Information about the Conflict in Yemen-Aanalysis Study According to the Information Seeking Theory- Prof. Dr. Youssef Hassan Mahmoud	1285-1320
550	The reality of the use of information and communication technology in the University of Baghdad From the point of view of students Prof. Dr. Najia Ibrahim Mohammed	1321-1362
	The English Language Subjects	
514	Paragoge in English and Arabic Assistant Instructor Sua'ad Abd Al-Rahman Eltaif	1365-1382
698	STRUCTURE AND FUNCTIONAL ROLE OF PHRASEOLOGISTS IN RUSSIAN AND ARABIC LANGUAGES Dr. Kassim H. Najim	1383-1404
520	The Impact of Discursive Segmentation as a Strategy in Teaching Legal Translation from English into Arabic: A Case Study Lecturer. Mahmood Ibrahim Hamdan Assistant Lecturer. Gailan Mahmoud Hussein	1405-1430

مجلة شر من راى
ISSN: 1813-0798
مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

642	The Orientation of The Justice and Development Party Government Towards the Political Foreign Turkish Affairs 2002 – 2007 (Historical Study) Assistant Professor Dr. Saad Abdel Aziz Muslot	845-874
633	The Fethullah Gulen Group and its Impact on Turkish – American Relations Dr. Afrah Nathir Jassim	875-908
665	The Cultural and Social Role of Awqaf in the Midle Maghreb During the Zayaniea(698- 845A.H /1299-1442A.D) Assistant Professor Dr. Reem Mahmoud Rashed	909-936
621	The reaction of the Iraqi press against alarming orders and crippling resolutions 1929-1936 Lecturer, Dr. Ali Mahfouz Al- Khfaf	937-968
366	Rashid Al-Salhi and his impact on the mathematic heritage Prof. Dr. Riad Said Latif	969-996
666	A geographical vision for city problems (Mosul city , case study) Lecture : nashwan Mahmoud .j.alzaidy	997-1018
679	Commercial Treatments and agreement between Oman and Britain during 18th and 19th Centuries Prof. Dr. Ali Hamza Abbas	1019-1054
617	Stations in domestic politics during the era the Prophet Mohamed peace be upon him Assistant teacher .Wehbe Abdul-Razzaq Abdul-Qahar	1055-1082
632	The Political Activity of the Zionist Movement in Britai 1897-1917 Assistant teacher Sahar Ali Sharif	1083-1118
	The Educational Sciences Subjects	
646	The effect of using the shape strategy (vee) in developing mental concepts and cognitive motivation among students of the College of Education for the girl Assistant Professor Dr.Nada Luqman Muhammad Amin Al-Habbar	1121-1176

ISSN : 1813-6729
مجلة للدراسات التربوية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

The History and Geography Subjects		
551	The Effect of Industrial Revolution In Developing The Transportation Routes And Means of Transport In Britain During Nineteenth Century (A historical study) Asst. pro. Harith A. AL-Tikrity (ph.D)	575-614
488	The impact of child mortality in early ages and government spending on the variation in the life expectancy of the population in Salah al-Din Governorate for the period (2010-2017) Teacher Dr. Adel Taha Shalal	615-638
689	Religious persecution of Rohingya Muslims in the state of Myanmar Study in geopolitics Assistant Professor Dr.Vian Ahmad Mohammad Teacher Dr. Suad Abdullah mohammed	639-666
499	The gods in the authority speech of the Achaemenian Kings: (An Analytical Study) Dr. Jassim Abbas Muhsin	667-692
556	Mechanism for designing and disseminating the digital geomorphological map COSRTE Anticline (case study) Master. Muhammad Najm Khalaf al-Jubouri Master . Nijm Abdullah Kamel Al-Karai	693-726
419	Building the mathematical model of transport demand by adopting the virtual sectors (Tikrit City) Researcher: Adel Jasim Muhammad Al-Khazraji Assistant Professor Dr. Nada Mohamed Abdel-Hayani	727-766
678	Social Changes in Libya During Monarchy 1951-1969 Assistant professor Dr . Nihaya Mohammed Salih	767-792
669	The Political and Economical Developments in Morocco in 1991-1999 M. Asst. Amal Jassim Hamid	793-826
609	The multiplicity and renewal of elites in light of the development of historical and intellectual elitist theory Assist. Prof. Dr. Musab Yousef Mahalla	827-844

ISSN 1813-6798
مجلة للدراسات التربوية والعلمية المتخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

The Arabic Language Subjects		
534	The effect of the Qur'an on Kurdish poetry, the poet Mahwi is a model Assistant teacher Wissam Saud Hussein Assistant teacher Sirwan Jabbar Khader	309-332
202	Religious obligation and commitment in ancient Arabic poetry The first Abbasid era as an option Researcher Qais Allawi Khalaf Prof. Dr. Kamal Abdel Fattah Al-Samarrai	333-356
530	Poetic vision in diwan fada' aleasyi alkhms the poet Karam Al-Araji Assistant Teacher Ghassan Aziz Rashid	357-380
629	Narration as a figurative allegorical formation - the Iraqi sixty - poetic generation as a model Prof. Dr. Dalal Hashem Karim Assistant Teacher. Ibrahim Khazaal Khalifa	381-412
647	The Simulation of Text Thresholds in the Butterfly's Diwan by (Berwin Habib) Dr. Ali Hadi Hassan Hussein	413-438
171	Discarding the syntactic sign "Jazm" for the present verb which ends in Arabic vowels Dr. Saeed bin Muhammad Al Yazid	439-494
711	Place Effectiveness in Travel Literature, a Study of *Alhulom Albolivary* (*The Bolivarian Dream*) Asst.prof.D:Ahmed Hussein Ali AL-Dhufairi	495-528
573	The Stories of Al-Kahaf Ayas:- Analytical and Phonological Study Assistant Prof. Dr. Muhannad Ahmed Hassan	529-548
623	The level of chronological arrangement in poetry Abi Al-Qassem Al-Shabbi researcher. Ali Abdul Razzaq Ahmed Saleh Assistant Professor Dr. Ahmed Azzawi Mohammed	549-572

مجلة سر من رأى
ISSN : 1813-6758
مجلة لدراسات الانسانية متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

Code No.	Contents	the page
	Al Sharia Subjects	
645	The foundations of Islamic economic and social development and its impact on society Dr. Ahmed wessam Alden Qawam ALkilidar	3-30
747	Reading verses in the Holy Quran (Objective study) Asst.pro. Dr. Ali Abdullah Ahmed Al-Rawi	31-58
667	Scientific rhetoric rooting in the divine self Establishing sanctification as a model Selected models Asst. Prof. Firas Madallah Majeed	59-106
613	The application of the Maqasid fundamentalist approach in saying the Prophet: Mu'asir al-Shabab Whoever is able to do this to you is allowed to marry, let him marry. He turns a blind eye, and is fortified to the vagina. Dr. Muhammad Ali Merhi	107-134
578	Signatures of Caliphs, Princes and Judges A doctrinal study Assistant Professor Dr. Issa Ahmed Mahal Al-Falahi Assistant Professor Dr. Inas Abdul Razzaq Ali	135-184
544	The efforts of the scholar Sheikh Abdullah bin Bayyah in Islamic thought, Analytical study of the concept of "reconciliation" Dr. Muhammad Ali Islam Student Abeid	185-208
644	The narrators, who were weak by Imam Al-Aqili in his weak book, and documented by Imam Al-Dhahabi in his book Al-Mughni - Critical Study- Prof. Saadoun Mohamed Mahmoud	209-242
456	Qur'at Al_Aeen from Enjoy this house, it was demolished twice Written by Sheikh Muhammad Ali bin Alan Al-Siddiqi Al-Shafi'i (1057-H)Study and investigation Dr. Muhammad Ali Matar	243-282
661	Milestones of the human unit Quranic study Teacher.Dr.Mahmood nasir zuraw	283-306

In the Name of God, the Most Gracious, the Merciful

Without any doubt or exaggeration, our succeeded administration is proved in the Sura Man-Ra'a Journal despite the current circumstances of the Corona pandemic, so we do not hesitate to complete the work perfectly, whether the work is through electronic communication or requires our continuous presence, in order to obtain the best satisfactory results appropriate to Samarra University - College of Education demands, as the name of the journal governs us, it is only accept the sober scientific level that brings us a good reputation. Therefore, it is decided to increase the number of published researches even if this matter requires to have two parts published issue of the journal in addition to what we do in terms of imparting the scientific nature of the journal's character is through full commitment to the conditions of scientific publication that make this journal an example for some journals that do not hesitate to contact us to find out how the journal has brought its scientific standing and its knowledge value, and praise be to Allah for our success and facilitation of things.

ISSN : 1813-6798

Prof. Dr. Dalal Hashem Karim

Editor

مجلة آداب الرافدين
مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

To subscribe to the journal

For governmental institutions, universities, and research centers, they should pay a subscription fee of (25,000) Iraqi dinars in Iraq for each number. They should contact the journal's secretariat at the address listed below for the purpose of subscription or exchange.

Contact us

Prof. Dr. Dalal Hashem Karim
The editor-in-chief of Surra Man Ra'a
Republic of Iraq / Samarra
P.O / 165

E-mail: journal.of.surmanraa@gmail.com
Cell phone: 009647731686636 – 009647905825190 - 009647700888734 - 009647800081044

مجلة سر من رأى
ISSN : 1813-6798
مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

- The researcher gives the researcher a copy of his research after publishing.
- Correspondence is handled to (the editor) or the editing manger.
- If the research contains Quranic verses, the type of verses is according to the program of Almadina's Qur'an, otherwise the research is not published

مجلة سر من رأى
ISSN : 1813-6798
Republic of Iraq - Samarra - College of Education - PO Box 165
Editor in Chief: Prof. Dr. Dalal Hashem Karim
E-mail: journal.of.surmanraa@gmail.com
Cell phone: 009647731686636 – 009647905825190 -- 009647700888734 -- 009647800081044
مجلة للدراسات الاسلامية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

Formatting Guidelines

The research submitted must conform to the following requirements that will facilitate preparation of the reseacher for publication

- The research should be printed by using (Word Office Program) on A4 size paper on one side.
- The number of pages should not exceed (20) pages, including: data, maps and illustrations. If the research exceeds this, the researcher ought to pay (2000) Iraqi dinars for each additional page, provided that the original copies of the figures and maps are presented on paper (Trieste), and by Microsoft Word.
- After taking experts' notes, a CD is attached to the revised paper.
- Printing should be in letter (Simplified Arabic) and in size (14) for Arabic ones, and (New Roman) typeface for English ones.
- Margins are written at the end of the search with the same text of the font and with a size of (12), provided that the source information is mentioned in full when it is first received, to dispense with writing the list of sources.
- The research is divided into an introduction and the appropriate titles denote it, to dispense with the list of contents.
- The journal is not obligated to return the research to its owner if it objects to the publication of experts, and an apology is sufficient.
- Scientific The method of scientific research and documentation is a feature of the journal.
- The researcher is ought to pay (80,000) eighty thousand Iraqi dinars is paid to the journal for publishing fees inside Iraq.

ISSN : 1813-6796
مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة

present the topic, state the scope of the experiments, indicate significant data, and point out major findings and conclusions. The Abstract should not be more than one page in length.

- The scientific method of scientific research is used to write the margins of the research and its references, and the researcher adopts the method of research in his specialty, and the books used in the research are mentioned as follows according to the type of the subject area: for Arabic ones it be as following: book name, author name, version number, place of publication, publishing point, year of publication, and part (if any), And page. As for the periodicals, they are written as follows: the journal's name, number, publication date, publication point and page. For English ones, it should be according to APA formatting.
- Publication acceptance is not obligated for the journal to publish scientific research by numbers except for what suits its international reputation.

مجلة سر من رأى
ISSN : 1813-6798
مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

Publishing instructions in the journal of

Surra Man Ra'a

The scientific journal (Surra man Ra'a) welcomes the contribution of researchers inside and outside the country . It takes them with confident steps towards a bright future in the aspects of life, and here are some of the requirements for publishing:

Technical and Organizational Requirements:

- The journal is specialized in subject area of Arts and humanities. Editorial staff sends scientific researches to experts in the relevant fields for reviewing, those experts who have proven scientific adequacy in their specific specialty.
- The journal rejects publishing research that does not meet with the known method of scientific research.
- The researcher is obliged to take the recommendations and emendations received from his research through what is determined by the evaluation experts.
- The research must not be submitted to another journal before, and it shouldn't bet published before, and the researcher must undertake in writing covenant to do so.
- The researcher must present the following in the submitted research:
- On the first page, it should include: (Research title, researcher's name, scientific title, place of work, email, phone number, and keywords in Arabic and English), and in case more than one researcher mentioned their names and addresses to facilitate the process of contacting them.
- Abstract should be on a separate page in Arabic and English. It should be informative and completely self-explanatory, briefly

Editorial Board :

Prof. Dr. Shefaa Thiab Obaid \ College of Education – University of Samarra \ Iraq

Prof. Dr. Sajed Mekhlef Hasan \ College of Arts – University of Samarra \ Iraq

Prof. Dr. Omar Muhammad Ali \ College of Arts – Helwan University \ Egypt

Prof. Dr. Muhammad Salih Khalil \ College of Physical Education and Sports Sciences – University of Samarra \ Iraq

Prof. Dr. Kamal bin Sahrawi \ College of Humanities and Social Sciences – University IBN Khaldoun\Algeria

Prof. Dr. Ismail Youssef Ismail \ College of Arts - Menoufia University \ Egypt

Asst. prof. Yaser Mohammad Salih \ College of Education – University of Samarra \ Iraq

Asst. Prof. Dr. Saieed bin Muhammed AL Qurani \ College of Arabic Language - Umm Al Qura University \ Kingdom of Saudi Arabia

Asst. Prof. Dr. Sabah Hammod Gaffar \ College of Education – University of Samarra \ Iraq

Asst. Prof. Dr. Laila Khalaf Al Sabban \ College of Arts – Kuwait University \ Kuwait

Asst. Prof. Dr. Jinan Ahmed Abdulaziz\ College of Education – University of Samarra \ Iraq

مجلة سر من رأى

ISSN : 1813-6798

مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة

تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

Surra Man Ra'a

Scientific Refereed Journal

Issued by
College of Education
University of Samarra

Vol. 16./No. 64. 15th Year. September / 2020A.D/ 1441AH
International code:
ISSN 1813 – 6798
Deposit number in Iraqi national library and archives
Baghdad, 2341
year 2019

Editorial Board

Editor in Chief : Prof. Dr. Dalal Hashim Karim (Arabic dept.)
Editing Manager :
Lecturer Dr. Murad Ahmed Kalef(Responsible for the Postgraduate Sector)
Arabic Language Proofreader :
Lecturer Dr. Raad Sarhan Ibrahim (Arabic dept.)
English Language Proofreader :
Lecturer Dr. Saif Habeeb Hasan (English dept.)
Administrative and Technical Affairs Manager:
Mr. Ali Abdulkhaleq Abdullah (College of Education)

Economy affairs: Mrs. Samara Yousef Mahmoud
Printing Layout: Mr. Ali Abdulkhaleq Abdullah
E-mail: journal.of.surmanraa@gmail.com
Cell phone: 009647731686636 – 009647905825190 - 009647700888734 - 009647800081044

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and scientific research
University of Samarra
College of education

SURRA MAN RA'A

Scientific Refereed Journal

Issued by
college of Education
University of Samarra

Vol. 16./No. 64. 15th Year.
September / 2020 A.D/ 1441 AH

Deposit number in Iraqi national library and archives
Baghdad, 2341 - year 2019
ISSN 1813 - 6798